

شرح العقيدة الطحاوية

للقاضي إسماعيل بن إبراهيم بن عليّ الشيباني المتوفى سنة ٦٢٩ هـ

ويليه
التحفة في مذاهب السلف

ويليه
بحث في وجوب محبة الله تعالى

ويليه
بحث في الاستدلال
على ثبوت كرامات الأولياء

ويليه
جواب سؤال يتعلق بما ورد
فيما أظهر الخضر

ويليه
جواب سؤال عن نكته التكرار
في قوله تعالى

قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ

تأليف
الإمام العلامة محمد بن عليّ الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ



اعتنى به وضمنه أمارته
أحمد فريد الزبيدي

مستورات محمد رحيم بيضون
دار الكتب العلمية بيروت لبنان

شَرَحَ

العقيدة الطحاوية

للقاضي إسماعيل بن إبراهيم بن علي الشيباني

المتوفى سنة ٦٢٩ هـ

وولييه

التحفي في مذاهب السلف

وولييه

ببحث في وجوب محبة الله تعالى

وولييه

ببحث في الاستدلال

على ثبوت كرامات الأولياء

وولييه

جواب سؤال يتعلّق بما ورد

فيما أظهر الخضر

وولييه

جواب سؤال عن منكنة الكفار في قوله تعالى:

﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

تأليف

الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اشتمت بمطبعة أممية

أحمد فرید المرزیدی

مستشارات محمد علي بيخورت

دار الكتب العلمية بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة^(١)

الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم وأرشدنا إلى صراطه المستقيم، وأحيانا هذا المعتقد السليم المنزه عن التعطيل والتشبيه والتجسيم، واما يعتقد أهله القدر والجبر ومنكر الحليم، ثم الصلاة على رسوله الكريم محمد ذي الخلق العظيم، وعلى آله وأصحابه أبلغ صلاة وتسليم.

وبعد: فهذا المعتقد رواه أبو جعفر أحمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، وهو الموثوق بروايته، المصدق في مقالته، أجمع الفقهاء وأهل الحديث على قبول ما يرويه وصحة ما يعزیه وتبحره في أنواع العلوم من الأصول والفروع، والحديث والإنشاء والقرآن والتفسير والشروط، وله في كل ذلك تصانيف قد سرت في جميع الآفاق.

روى هذا المعتقد عن إمام الأئمة، وسراج أهل الجنة، أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه، ورواه عن أصحابه فقهاء الملة: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين، وذكره بأوجز عبارة وأبلغ إشارة وضمنه معظم مسائل أصول الدين غير أنني لا أقف على ذلك إلا بالتنبيه.

فأحييت أن أبين ما ذكر فيه من المسائل مشيراً إلى نبذة يسيرة من الدلائل مما يعتمده أهل السنة والجماعة، منبهاً على من خالفهم فيها من أهل البدع والأهواء

(١) تنبيه: أصل الكتاب: مخطوطة مكتبة شستربني - إيرلندا - دلبن تحت رقم (٣/٢٤٤٦)، ضمن مجموع، كتبت سنة ٩٠٦هـ. ومخطوطة مكتبة رئيس الكتاب بتركيا (٣/٣٠٤) كتبت سنة ١١٣٥هـ، ومخطوطة مكتبة كوبريلي بتركيا تحت رقم (٢/٨٤٧)، كتبت سنة (٨٢١) والمطبوعة.

والضلالة، عصمنا الله وإياكم مما يعتقدون، وألهمنا بتوفيقه إصابة الحق فيما... وأعاذنا من
الخذلان ورزقنا الثبات على الإيمان بفضله وكرمه.
قالَ الفقيه أبو جعفر الطحاوي - رحمه الله -:



أصل التوحيد والاعتقاد

نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله تعالى واحد لا شريك له ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره.

مسألة: قوله: إن الله واحد لا شريك له. معناه: أنه تعالى توحد عن خلقه بذاته وصفاته وهذه المسألة ... فيها مع الثنوية القائلين بأصلين قديمين وهما النور والظلمة، ومع الجوس القائلين: إن للعالم خالقين أحدهما يسمى يزدان قديم يخلق النور والخير، والآخر يخلق الظلمة والشر والقبيح يقال له: أهرمن وهذا مُحدث، والأول قديم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. دليلنا أنه لا جائز أن يكون للعالم صانعان؛ لأنه لا يخلو إما إن كان كل واحد منهما قادراً على إيجاده أو لم يكن قادراً، أو كان أحدهما قادراً دون الآخر، فإن لم يكن كل واحد منهما قادراً كان عاجزاً لزوال قدرته عما هو في نفسه، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً.

وإن كان أحدهما قادراً دون الآخر، فالثاني لا يصلح أن يكون إلهاً، ولو كانا جميعاً قادرين لا يخلو إما إن قادراً على طريق التعاون، أو قدر كل واحد منهما على الانفراد والاستبداد. فإن قدر على سبيل التعاون، كان كل واحد منهما عاجزاً لزوال قدرته عما هو مقدور في نفسه، ولو قدر كل واحد منهما على الانفراد والاستبداد على ما يقدر عليه الآخر، فالآخر يكون مستغنى عنه في الإيجاد. وما يستغنى عنه لا يصلح أن يكون إلهاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولأنه يلزم منه دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين من جهة واحدة وإنه محال، ودلالة التمانع مستفادة من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. و﴿لَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

وقوله: «ولا شيء يعجزه» ... لأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً ..

وقوله: «ولا إله غيره». لأنه يلزم منه ما ذكرنا من التمانع بين الإلهين.

وقوله: «ولا شيء مثله».

لأنه لو كان له مثل للزم منه حدث القديم، أو قدم المحدث وهو محال؛ لأن حد المثليين أن يسد أحدهما مسد الآخر وألا يختص أحدهما بصفة دون الآخر، وهذا مُمتنع في ذات الباري وصفاته لأن غيره من خلقه لا يسد مسده، ولا يتصف بصفاته.

من صفات الوجدانية

قوله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء».

يعني: ليس لقدمه بداية ولا لدوامه نهاية، كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه لما سئل عن الله سبحانه فقال: كَانَ هُوَ وَيَكُونُ عَلَيَّ مَا كَانَ.

وقوله: «لا يفنى ولا يبىد ولا يكون إلا ما يريد».

لأن الباري جل وعلا واجب الوجود والبقاء، يستحيل عليه العدم والفناء، والبقاء صفة أزلية لله تعالى، لم يزل باقياً ولا يزال كذلك.

وقوله: «ولا يكون إلا ما يريد».

مسألة: قال أهل الحق: الإرادة صفة أزلية لله تعالى، وقالت المعتزلة: إنها حادثة لا في محل، وقالت الكرامية: إنها حادثة في ذات الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. والحجة لأهل الحق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ومن المعقول أن الإرادة معنى توجب اختصاص المفعولات بوجه دون وجه، لولا ذلك لوقعت كلها على هيئة واحدة في وقت واحد في مكان واحد على صفة واحدة، فلما وقعت على الترادف والتوالي، وعلى النظام والاتساق على حسب ما اقتضته الحكمة الإلهية، دل ذلك على اتصاف الفاعل بالإرادة، ولولا ذلك لما كان وقت أولى من وقت، ولا هيئة أولى من هيئة، ولا صفة أولى من صفة، ولأنه تعالى لو لم يكن مريداً لكان مكرهاً أو مضطراً أو ساهياً أو مغلوباً وكل ذلك مستحيل على الله تعالى.

ولا وجه لقول أهل الضلالة: إنها حادثة لأنها لو كانت حادثة كما زعموا، لكان لا يخلو إما أن حدثت في ذات الله تعالى كما قالت الكرامية فيكون محلاً للحوادث، ويستحيل ذات القديم أن يكون محلاً للحوادث، وإما أن حدثت لا في محل كما قالت المعتزلة فلا وجه له؛ لأن الإرادة صفة ويستحيل قيامها بنفسها لا في محل يحققه، وأنها إذا قامت لا في محل لم يكن ذات أولى بالاتصاف بها من غيرها، فلم يكن ذات الباري جل

وعلا أولى بالاتصاف بالإرادة من غيره، فيكون الباري -جل وعز- وجميع العالم مرادين بتلك الإرادة، وإنه مُحال.

وقوله: «لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام».

لأن كل ما تخيل في الوهم، أو تصور في الفهم، فالله تعالى بخلافه، وهو سبحانه خالق التخيل في الوهم، والتصور في الفهم، وهذا وسوسة الشياطين، وعلامة محض الإيمان، كما قال ﷺ: «الحمد لله الذي رد أمر الشيطان إلى الوسوسة». الحديث المعروف.



معنى أن الله ليس كمثله شيء

قوله: «ولا يشبه الأنام».

مسألة: قال أهل الحق: الباري ﷻ لا يشبه شيء ممن خلقه لأن جميع العالم جواهر وأجسام وأعراض، والله تعالى منزه عن جميع ذلك. وخالف أهل الحق في ذلك طوائف كثيرة من المشبهة والكرامية وغلاة الروافض، واليهود ويقولون: هو جسم، والنصارى يقولون: هو جوهر، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والحجة لأهل الحق: أن العرض ما يستحيل بقاؤه، ويمتنع قيامه بذاته، وما يفتقر إلى ذات يقوم بها، وما يستحيل بقاؤه لا يكون إلهاً، فالباقي سبحانه يستحيل عدمه؛ لأنه واجب البقاء مستغن في الوجود عن غيره، فثبت أن الباري -جل وعلا- ليس بعرض. وكذلك فإنه عبارة عن الأصل الذي يتركب منه الجسم، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، والله تعالى يستحيل تركبه إلى غيره، وتركب غيره إليه، فاستحال وصفه بكونه جوهرًا. وكذلك الجسم فإن الجسم عبارة عن المؤتلف، أو ما له الأبعاد الثلاثة، وكل ذلك مستحيل على الله ﷻ؛ لأن القول بكونه جسمًا يؤدي إلى قدم العالم، أو حدث الصانع وذلك محال؛ لأن كل جزء قبل التأليف قائم بذاته؛ لأنه يستحيل الائتلاف على ما لا قيام له بذاته، فبعد ذلك لا يخلو إما إن كان كل جزء موصوفًا بصفات الكمال كالحياة والقدرة والسمع والبصر والإرادة، أو لم يكن موصوفًا، أو كان الموصوف بها واحدًا من الأجزاء، أو بعض الأجزاء دون البعض، فلو لم يكن واحد منها موصوفًا بصفات الكمال، لكان

موصوفاً بصفات النقص، كالموت والجهل والعجز والصمم والعمى، ولو كَانَ موصوفاً بصفات النقص.

لكان محدثاً وكذلك كُلُّ جزءٍ اتصف بذلك، وكون أجزاء القديم محدثاً محال، ولو كَانَ كُلُّ جزءٍ منها متصفاً بصفات الكمال لكان كُلُّ جزءٍ متصفاً بصفات الربوبية، فيؤدي إلى القول بألهة كثيرة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قوله: «حي لا يموت، قيوم لا ينام».

وقوله: «خالق بلا حاجة، رزاق بلا مؤونة، مُميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة»،

لأن الحاجة والخوف والمشقة ونحو ذلك من سات النقص والله تعالى منزّه عن ذلك.

وقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من

صفته، وكما كَانَ بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً ليس بعد أن خلق الخلق استفاد

اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى

الخالق ولا مخلوق وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا استحق هذا الاسم، قبل إحيائهم

كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، بأنه على كُلِّ شيءٍ قدير وكل شيءٍ إليه فقير،

وكل أمرٍ عليه يسير لا يحتاج إلى شيءٍ، ليس كمثله شيءٌ، وهو السميع البصير».

مسألة: التكوين والمكون: اتفق المعتزلة والأشعرية أن التكوين غير المكون وأنها

محدث، وأنها صفة فعل، وقالت الكرامية: هي محدثة قائمة بذات الله، تعالى الله عن ذلك

علواً كبيراً. وقال أهل الحق: إن التكوين غير المكون وهو صفة أزلية لله تعالى، والتكوين

والإيجاد والتخليق والاختراع ألفاظ مترادفة يراد بها معنى واحد وهو إخراج المعدوم من

العدم إلى الوجود. وقد أشار الطحاوي رحمته الله إلى شيء من دليل هذه المسألة، وهو قوله:

«ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته»، وكما كَانَ

بصفاته أزلياً، كذلك لم يزل عليها أبدياً، لأن لو استفاد صفة لم يكن ناقصاً في الأزل،

لأن التخليق والإيجاد من صفات الكمال والمدح. دل عليه قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ

الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

فالله تعالى وصف به في الأزل وهو إلزام الأشعري، وكذلك الأشعري يقول:

وجود العالم معلوم بخطاب «كن»، وخطاب «كن» قديم أزلي، وتعلق الخلق بالصفة

الأزلية لا يوجب قدم الخلق كتعلق المرادات بالإرادة الأزلية، والمقدورات بالقدرة الأزلية،

والمعلومات بالعلم الأزلي ونحو ذلك، بل هذه أمانة الحدث، لأن الحدث ما لا يستغني وجوده عن غيره، وهو معنى قوله: «لا يحتاج إلى شيء ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير».

وحرف «الكاف» في «كمثلته» صلة معناه ليس مثله شيء.
 أوجد المخلوقات لا من شيء وقدر لهم كل شيء.
 وقوله: وخلق الخلق بعلمه وقدر لهم أقدار وضرب لهم آجالاً لم يخف عليه قبل خلقهم وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم.
 وكل ذلك ينبنى على مسألة الصفات.
 مسألة: قال أهل الحق: إن الله تعالى موصوف بكونه سمياً بصيراً عالماً قديراً. وهذه الصفات أزلية، والله تعالى منفرد عنها عن الخلق.
 وقالت الجهمية والفلاسفة والقرامطة: لا يوصف الباري بهذه الصفات، ولا يوصف بأضدادها.

وقال أصحابنا: إن الله تعالى عالم له علم، قادر له قدرة، حي له حياة. وهذه الصفات لا يقال لكل صفة: إنها الذات، ولا أنها غير الذات ولا يقال لكل صفة إنها غير الصفة الأخرى، ولا أنها عينها.
 وعند المعتزلة: أنه تعالى حي لا حياة له، عالم لا علم له، قادر لا قدرة له، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والحجة لأهل الحق في إثبات هذه الصفات: أن الباري تعالى لو لم يكن موصوفاً بهذه الصفات، لكان موصوفاً بأضدادها من الموت والعجز والصمم والجهل، وهذه الأشياء نقائص ومن شرط القديم التبري عن النقائص، والاتصاف بالكمال.

ولأن القول فيما خلق الله تعالى من المخلوقات، وما أودع فيها من بدائع الصنعة وعجائب التركيب وغرائب الحكم، وما خلق في العالم من أنواع المنافع والمضار، وما يصلح من ذلك للأغذية والأدوية والاهتداء إلى غير ذلك، وكون العالم على نهج النظام والاستقامة والترتيب والإتقان والحكمة، لا يتأتى ذلك إلا من حي له حياة، عالم له علم، قادر له قدرة. والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

وقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وإنما قلنا: إن صفات الله تعالى لا هو ولا غيره ولا بعضه؛ لأنها لو كانت هو لكانت معبودة في الأزل وهذا كفر، ولو كانت غيره لوجب أن يكون معه في الأزل، والقول بأولية غير الله تعالى كفر، ولا يجوز أن يكون بعضه؛ لأن التبعض والتجزئ علامة الحدوث، ولا يجوز أن تكون هذه الصفات حادثة لأن القول بحدوثها يؤدي إلى أن الله تعالى لا يكون موصوفاً بها قبل الحدوث وإذا لم يكن موصوفاً بهذه الصفات يكون موصوفاً بأضدادها، والله تعالى منزّه عن ذلك. وإذا انتفت هذه الصفات وجب القول بكون الصفات لا هو ولا غيره ولا بعضه.

وصفات الله تعالى غير متعددة خلافاً للأشعرية؛ لأن العدد إنما يقع على ما يقبل الزيادة والنقصان والقلة والكثرة، وصفات الله تعالى غير متناهية، ولا يقبل الزيادة والنقصان والقلة والكثرة؛ لأن ذلك أمانة الحدوث، ولا فرق عند أصحابنا بين صفات الفعل وصفات الذات والكل أزلية على ما قدرنا قبل ذلك في مسألة التكوين والمكون.



القول في

أوامره ونواهيه وقدرته ومشينته

قوله: وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وكل شيء يجري بقدرته ومشينته تنفذ لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما لهم كان وما لم يشأ لم يكن.

مسألة: العبد مختار في أفعاله، ليس بمجبور خلافًا للجبرية، واختياره ليس اختيار مشيئة وقدره، ولكن اختيار تمييز وتحصيل فما كان من الفعل حسنًا وخيرًا وطاعة فهو بقضاء الله وقدره ومشينته وإرادته، وما كان شرًا ومعصية فهو بقضاء الله وقدره ومشينته دون رضائه ومحبه وأمره، خلافًا للمعتزلة على ما نذكره بعد في مسألة خلق الأفعال.

وقوله: يهدي من يشاء ويعصم ويعافي ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً وكلهم يتقلبون في مشيئته وعدله بين فضله وعدله وهو متعال عن الأضداد والأنداد ولا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ولا غالب لأمره، آمنا بذلك كله وأيقنا أن كلاً من عنده.

مسألة: قال أهل الحق: الهدى والإضلال من الله تعالى. فالهداية خلق الهدى في قلب المؤمن. والإضلال خلق الخذلان في قلب الكافر.

وقالت المعتزلة: إن الله تعالى يهدي المؤمن والكافر بهداية واحدة، وإنما الكافر يختار الكفر.

وحجة أهل الحق: قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣].



القول في

الإيمان بالرسول ﷺ وصفاته

قوله: وأن مُحَمَّدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبي ورسوله المرتضى خاتم الأنبياء وإمام الأتقياء المبعوث بالحق والهدى وسيد المرسلين وحبيب رب العالمين. لأنه لا يتم إلا بالاعتراف برسالته والتصديق بجميع ما جاء به، والإقرار بنبوته وكونه خاتم الأنبياء. وكذلك الإيمان بجميع الأنبياء والكتب المنزلة عليهم على ما نذكره بعد ذلك.

وكل دعوى النبوة بعده نفي وهوى: وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى بالحق والهدى، وبالنور والضياء.



مسألة

القرآن كلام الله

وقوله: وأن القرآن كلام الله منه بدا. معناه: ظهر لنا لا أن لصفاته ابتداء وانتهاء، لأنه بذاته وصفاته على ما مر. وقوله: بلا كيفية، قولاً؛ لأن القرآن كلام الله تعالى لا يكيف ولا يحاط كذاته تعالى. وقوله: وأنزله على نبيه وحياً وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر وقد ذمه الله تعالى وعابه وأوعده عقابه حيث قال: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدثر: ٢٦]. فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]. علمنا وأيضاً أنه قول خالق البشر ولا يشبهه قول البشر.

مسألة: قال أهل الحق: إن كلام الله صفة أزلية قائمة بذاته، منافية للسكوت والآفة وهي الطفولية والخرس ليس من جنس الحروف والأصوات. وقال مشايخنا: القرآن متلو بألسنتنا محفوظ في صدورنا غير حال فيها.

وهذه العبارات المنطوقة دالة عليه، فإن عبر عنه بالعربية سمي قرآناً، وإن عبر عنه بالعربية سمي توراة. فالاختلاف على العبارة المؤدية لا على كلام الله تعالى. وزعم جمهور المعتزلة أن كلام الله تعالى عرض محدث أحدثه الله تعالى في محل فصار به متكلماً، وهو من جنس الحروف المكتوبة والأصوات تعالى الله وكلامه عن ذلك علواً كبيراً. وقالت الحنابلة: إن الحروف المكتوبة والأصوات المنطوقة قديمة وهي كلام الله، وأحمد رضي الله عنه بريء من ذلك.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ومن جهة العقل أن الباري جل وعلا لو لم يكن متكلماً في الأزل لكان موصوفاً بالضد من أضداد الكلام كالسكوت والآفة وذلك من أمارات الحدث لأنها نقائص على ما مر، وذلك مستحيل في حق الله تعالى، وإذا لم يكن موصوفاً في الأزل بضع من أضداد الكلام لا يستحيل اتصاف الذات بالكلام، وإذا ثبت أنه تعالى موصوف في الأزل انتفى منه الحدوث لاستحالة قيام المحدث القديم على ما مر في مسألة التكوين والمكون ولا يستقيم قول المعتزلة: إنه عرض أحدثه في محل مضاربه متكلماً لأن ذلك المحل يتصف بالكلام فيصير المتكلم ذلك المحل. فلا يبقى كلام الله تعالى وصار ذلك المحل قائلاً: أنا الله تعالى لا إله إلا أنا فاعبديني. وهذا لا يخفى على عاقل بطلانه وقبحه وسخافة قائله. ولا وجه لقول من قال أحدثه لا في محل لأن الكلام صفة، وقيام الصفة لا بمحل محال. وقال القاضي أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة رضي الله عنه كذا وكذا شهراً فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر.

وقولنا: القرآن غير مخلوق أي: المعاني التي هي في ضمنها على هذا النظم الخاص لأنه كلام الله تعالى، ومقتضى إلهيته السبحانية عن معاني الخلق، وكذا كلامه يكون على وصف السبحانية، عز عن معاني الخلق، فلا يوصف بالحروف والأصوات، والحرف والصوت مخلوق خلقه الله ليجعل به التفاهم والتخاطب لحاجة العباد إلى ذلك، والباري سبحانه وكلامه مستغن عن ذلك، وهو معنى قوله:



القول في أنه

لا يجوز وصف الله تعالى بما وصف به نفسه

ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر وعلم أن الله تعالى بصفاته ليس كالإنسان.



مسألة

رؤية الله تعالى يوم القيامة

وقوله: «والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية». يعني: رؤية الله ﷻ. مسألة: قال أهل الحق: إن الله تعالى جازر الرؤية، يراه المسلمون بعد دخولهم الجنة، وقالت المعتزلة والخوارج والنجارية والزيدية من الرافضة: غير جازر الرؤية. والحجة لأهل الحق: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. «وتفسيره» على ما أراد الله تعالى وعلمه. والنظر المقرون بكلمة «إلى» في كلام العرب: النظر إلى ذاته، لا إلى غيره، وكذلك قوله تعالى: خيراً عن موسى صلوات الله عليه: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فالاستدلال بهذه الآية من ستة وجوه:

الأول: أن موسى ﷺ سأل ربه الرؤية، فلو كانت الرؤية محالاً لما سأله موسى، إذ لا نظن بالأنبياء سؤال المحال.

والثاني: أن موسى ﷺ اعتقد أن الله تعالى مرئي، ولو لم يكن مرئياً لكان هذا منه جهلاً يخالفه، ونسبه الأنبياء صلوات الله عليهم إلى الجهل كفر، ولأنه لو لم يعلم أنه مرئي لكان سؤاله الرؤية من الله محالاً، وحاشا موسى من ذلك.

الثالث: أن الله تعالى قال: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. نفى رؤية موسى، وما أخبر أنه ليس بمرئي، فإنه ما قال: لست بمرئي، وروي عن

ابن عباس عن النبي ﷺ: «إن الله تعالى قال لموسى: لا يراني حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولا رطب إلا تفرق، إنما يراني أهل الجنة»^(١) الحديث.

الرابع: أن الله تعالى علقه بشرط متصور متكون وهو: استقرار الجبل، واستقرار الجبل من الجائزات، فكان تعليق الرؤية به دليلاً أنها جائزة.

الخامس: ما عاتبه على هذا السؤال، ولو كان خارجاً عن الحكمة لعاتبه كما عاتب نوحاً وغيره من الأنبياء، لقوله تعالى:

﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

لما سأله إنجاء ابنه، وكما عاتب آدم ﷺ على أكل الشجرة.

السادس: أنه قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

والتجلي: هو الظهور، رواه الشيخ أبو منصور الماتريدي - رحمه الله - عن أهل التأويل.

وقال أبو منصور: لا ينبغي أن يفهم من ظهوره ما يفهم من ظهور غيره، بل يفهم أن بينه وبين الله تعالى حجاب فارتفع وظهر، والاستدلال بهذه يغني عن الاستدلال بالمعقول كيف وقد روى حديث الرؤية عن الرسول الله ﷺ عدة من الصحابة كلهم أئمة قدوة كابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وصهيب، وأنس بن مالك، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعمار بن ياسر، وجابر بن عبد الله، ومعاذ ابن جبل، وثوبان، وعمر بن دويبة الثقفي، وحذيفة، عن أبي بكر، وزيد بن ثابت، وجريء ابن عبد الله، وأبي أمامة، وبريدة السلمى، وأبي بردة، وعبد الله بن الحرثي بن جزيء الزبيدي واحد وعشرون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، فمن كذب الرؤية فقد كفر وقصد تكذيب هؤلاء السادة القادة أوتاد الدين ونقله الشرع وليوث الإسلام وعمدة الملة وقد حل خبرهم محل التواتر^(٢).

ثم الدليل العقلي أيضاً: يجوز رؤية الله تعالى وذلك أن كل موجود قائم بذاته جائز

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٣٥/١٠)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤٥/٢)، (٣/

٢٠٨)، والدليمي في الفردوس (٢٦٧/٢).

(٢) انظر: حد الحديث المتواتر في تدريب الراوي للسيوطي (١٧٦/٢).

الرؤية، ولأن الرؤية لا توجب حدوث شيء في المرئي ولا تغيراً فيه: كالعلم مع المعلوم، ولهذا يجوز أن الله تعالى يرى نفسه، فجاز أن يراه غيره، كما يجوز أن يعلم نفسه فجاز أن يعلمه غيره، وما يقول أهل الضلال بأن الرؤية في الشاهد لا ينفك عن الجهة والمقابلة واتصال الشعاع ونحو ذلك، كل ذلك باطل برؤية الله. فإنه ﷺ يرى المرئيات بلا جميع ذلك، ولأن الله سبحانه قادر على أن يخلق قوة الرؤية في عين من يراه بلا جهة ولا اتصال شعاع، ولا شيء مما ينفي رؤية الباري تعالى في النبي ﷺ قوة الرؤية، فكان يرى من خلف كما يرى من قدام.

وقوله: وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وأصحابه فهو كما قال. ومعناه على ما أراد. لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ولرسوله -عليه الصلاة والسلام- ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه، ولا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، ومن لم علم ما يحظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه حجه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، زائغاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً، ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية، وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية [ب-] ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المرسلين.

مسألة: لم ير بعض العلماء بتأويل الآيات المتشابهة والأخبار المشابهة المروي عن رسول الله ﷺ كما قد اختاره الطحاوي -رحمه الله- وأن يتلقى بالإيمان والتسليم كما بين هنا، لكن مع اعتقادنا أن الجسمية وجميع أمارات الحدث منفية عن الله. وسئل محمد بن الحسن عن الآيات والأخبار التي يؤدي أكثر ظاهرها إلى التشبيه فقال: نرى بها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف. وهو مذهب مالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم من العلماء. ومنهم أي: بعض المتأخرين من أول ذلك بما يليق بالواحد القديم ذاتاً ووصفاً، وما يلائم للتوحيد ودلائله كاليد: يراد بها القدرة والسلطان والمملكة، واليمين: يراد بها القوة، والعين: يراد بها الحفظ ونحو ذلك، وما ذكره هو الأسلم والأحوط.

وقوله: ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوجدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية. يعني: بالنفي نفي الصفات على ما ذهب إليه المعطلة، والتشبيه ما ذهبت إليه على ما ذكرنا قبل ذلك. وقد روي عن أبي حنيفة في بيان مذهب السنة والجماعة: أن لا تعطيل ولا تشبيه ولا جبر ولا تفويض، روي ذلك عن محمد بن علي الباقر رحمته الله. وقوله: تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.



مسألة

تنزيه الله تعالى عن المكان والزمان

مسألة: قال أهل الحق: إن الله تعالى متعالٍ عن المكان غير متمكن في مكان، ولا متحيز إلى جهة خلافاً للكرامية والمجسمة وغلاة الروافض، فإنهم يقولون: إنه تعالى على العرش، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لأن في إثبات المماثلة والمشاركة من الجهات حدوثه وإزالة قدمه وذلك محال، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فإنه تعالى نفى أن يكون له مثل من الأشياء. والمكان المتمكن متساويان قدرًا متمثالاً لاستوائهما في العدد، فكان القول بالمكان والتمكن رد لهذا النص المحكم الذي لا احتمال فيه، ورد مثله يكون كفرًا ومن حيث المعقول: أن الله تعالى كان ولا مكان؛ لأن المكان حادث بالاجتماع، فعلم يقيناً أنه لم يكن متمكناً في الأزل في مكان، فلو صار متمكناً بعد وجود المكان لصار متمكناً بعد أن لم يكن متمكناً.

ولا شك أن هذا المعنى حادث، وحدوث المعنى في الذات أمانة الحديث، وذات القديم يستحيل أن تكون محل الحوادث على ما مر، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وروي عن علي -كرم الله وجهه- أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: نؤمن بها وبما أراد بها. كما ذهب إليه الطحاوي، فلا نشغل بتأويلها. ومن أول حمل الاستواء على الاستيلاء وحمله على التمام وحمل العرش على الملك.

القول في

الإسراء والمعراج

وقوله: «والمعراج حق وقد أسري برسول الله ﷺ وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء ثم إلى حيث شاء الله العلي، وأكرمه الله بما شاء وأوحى إليه ما أوحى». وقالت المعتزلة والجهمية والقدرية والرافضة والخوارج: إن المعراج كان في النوم، ومنهم من قال: كان في اليقظة، لكن من مكة إلى بيت المقدس، ومن أنكر الإسراء فقد رد ما أخبر به الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]. ومن أنكر أنه عرج بشخصه إلى السماء فقد رد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٣، ١٤]. ومن رد نص الكتاب كان من الكافرين.



القول في الحوض

وقوله: والحوض الذي أكرمه الله به غيآثاً لأمته حق.



مسألة الشفاعة

والشفاعة التي ادخرها لهم حق كما روي في الأخبار، وأنكرت الخوارج والروافض ذلك، وأنكرت المعتزلة الشفاعة، ومن أنكر ذلك رد قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. وأنكر الأخبار الواردة في ذلك. وكذلك الشفاعة ثابتة بنص الكتاب بقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. إلى غير ذلك. وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «من أنكر شفاعتي فليس له فيها نصيب»^(١).

(١) رواه الربيع في مسنده (٣٠٤/١)، والطبراني في الأوسط (١٧٤/٢)، (٦٩/٦)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٦١/٢)، بنحوه.

مسألة الميثاق

والميثاق الذي أخذه من آدم وذريته حق، وقد علم الله ﷻ عدد من يدخل الجنة والنار جملة واحدة فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منهم، وكذلك أفعالهم فيما علم الله تعالى منهم أن يفعلوه كل ميسر لما خلق له. على ما ذكره.



مسألة السعيد والشقي

والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله.



أصل القدر

وأصل القدر سر الله في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك، نظراً وفكراً، ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه.

فمن سأل لم يفعل فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين، فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم، لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود: كفر، وادعاء العلم المفقود: كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود.

قال الشيخ أبو القاسم الحكيم الترمذي رحمته الله: القدر سر الله، والقضاء ظهور السر على اللوح، والحكم نزوله على العبد، والحكم يقتضي التسليم، والقضاء يقتضي الرضا، والقدر يقتضي التفويض، وهو العلم المفقود، الذي ذكرنا أنه إذا ادعاه: كفر. والحكم والعلم الموجود الذي لا يثبت الإيمان إلا بقبوله، وكل شيء من خير أو شر فبقضاء الله

وقدره على ما بينا فيما مر. خلافاً للمعتزلة^(١).



مسألة الإيمان باللوح والقلم

وقوله: «ونؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، قد جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة». هكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن أول ما خلق الله اللوح ثم خلق القلم، ثم أمر القلم أن يكتب، فجراه الله تعالى في اللوح بما هو كائن ويكون إلى يوم القيامة، وامتلاً اللوح وجف القلم.



مسألة

الإيمان بالقضاء والقدر من الله تعالى

وقوله: وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه. وعلى العبد أن يعلم أن الله تعالى قد سبق علمه في كل كائن من خلقه فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً ليس فيه ناقض ولا معقب ولا مزيل ولا مغير ولا محل ولا زائد ولا ناقص من خلقه في سمواته وأرضه وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

فويل لمن صار لله في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بومه في فحص الغيب سرّاً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً.

مسألة: قالت أوائل المعتزلة: إن الله تعالى لم يكن عالماً في الأزل، ثم خلق لنفسه علماً فصار به عالماً، وقالوا أيضاً: إنه ﷻ لا يعلم أفعال عباده حتى يفعلوا، وكل ذلك

(١) انظر: ما رواه الطبراني في الكبير (٢٦١/١٠)، والإمام أحمد في الورع (ص ٢٠٠). وابن عدي في الكامل (١٦٠/٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥٥/١).

ضلالة وجهالة، أما الضلالة: فإنهم جهلوه في الأزل، ولا يصلح الجاهل إلهاً فكفروا، وأما الجهالة: فلأنهم قالوا بحدوث علمه بإحداثه، فكيف يحدث المحدث شيئاً لم يعلمه قبل إحداثه، فهذا محض جهالة.

وأما أهل الحق قالوا: إن الله علم الأشياء تصوير موجودة كل شيء لوقته على ما اقتضته الحكمة البالغة، فكانت كما علم من غير زيادة ولا نقصان، هذا كمال الألوهية، ونفاذ المشيئة، وتام الحكمة؛ لأن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكمة وبدائع الفطرة، واختلاف أنواعها وأجناسها وأصنافها ومضارها ومنافعها بحيث ليس فيها شيء منها خارج عن الحكمة لا يتصور إيجادها على ذلك إلا من صانع عالم سبق علمه بجميع ذلك، كما وصف نفسه في كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

وبقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].
إلى غير ذلك من الآيات التي وصف بها نفسه فيها، وسنبين تحقيق ذلك في مسألة الصفات.



مسألة

الإيمان بالعرش والكرسي

وقوله: والعرش والكرسي حق، كما بين الله تعالى في كتابه، وهو جل وعلا مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وما فوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه.
وقالت المعتزلة: العرش عبارة عن الملك، والكرسي عبارة عن العلم، وفي القول بذلك رد لقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥].
وقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].
وقوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
ومن رد نص الكتاب فهو من الكافرين.

مسألة

إثبات ما قاله الله تعالى بلا تأويل

وقوله: ونقول: إن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً وكلم موسى تكليماً إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

مضى على ما أصل من ترك التأويل وفي لطفه ﷺ وقدرته بأن يخص موسى -صلوات الله عليه- بالطف وأنوار يفهم منه كلامه الأزلي الذي ليس من جنس الحروف والأصوات كما بينا.



مسألة

الإيمان بالملائكة والأنبياء والكتب

وقوله: ونؤمن بالملائكة والنبين والكتب المنزلة على المرسلين ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين.

فهذه جملة لا يصح الإيمان إلا بها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فالله ﷻ سمي المؤمنين: من آمن بهذه الجملة، وجعل الكافرين: من «كفر» بهذه الجملة. بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٣٦].

والإيمان بالنبي فريضة، كما يفترض الإيمان بالرسول، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

جمع بينهما في الإرسال إلا أن الله تعالى فضل بعضهم على بعض على ما نطق به الكتاب، وجعل بعضهم صاحب شريعة وكتاب، ولا يوجب ذلك نقصاناً في أحد منهم، ونبينا محمد ﷺ فضله الله تعالى على جميع الأنبياء والمرسلين وجعله رحمة للعالمين، وأرسله إلى الناس كافة وإلى الجن، وجعله خاتم النبين والمرسلين، فصلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

مسألة

الإقرار والتصديق

وقوله: ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ماداموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين، ولا نخوض في الله ﷻ ولا نماري في الدين ولا نجادل في القرآن، ونعلم أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين مُحَمَّدٌ ﷺ وعلى آله أجمعين.

وقوله: ولا نخوض في الله.

معناها: لا ننطق في ذات الله شيء هكذا المروي عن أبي حنيفة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله تعالى بشيء، بل نصفه بما وصف به نفسه، والجدال في القرآن بدعة، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما لكم والتماري في القرآن فإن التماري فيه كفر». قال أبو يوسف: كنت عند أبي حنيفة ﷺ إذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجلان قالوا: إن أحد هذين الرجلين يقول: القرآن مخلوق، والآخر ينازعه ويقول: القرآن غير مخلوق؟ فقال ﷺ: لا تصلوا خلفهما. فقلت: أما الذي يقول: القرآن مخلوق فنعم لأنه لا يقول بعدم القرآن، وأما الآخر فما لنا لا نصلي خلفه؟ فقال أبو حنيفة: إنهما تنازعا في الدين، والمنازعة في الدين بدعة.

وقوله: وكلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام المخلوق، ولا نقول بخلقه ولا نخالف جماعة المسلمين، والكلام فيه قد سبق.



مسألة

النهي عن تكفير المسلمين

وقوله: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلّه ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله، وارجوا للمحسنين من المؤمنين، أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم ولا نقنطهم، والأمن والإياس سبيلان ينقلان عن الملة، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة، ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بحدود ما أدخله فيه.

مسألة: قال أهل الحق في مقترف الكبائر من أهل القبلة: إذا لم يستحل ذلك، ولا يستخف بمن نهى عنها، بل بقلبه شهوة أو حمية نرجوا له الغفران من الله تعالى، ونخاف عليه من عذابه وعقابه، ونسميه مؤمناً، ولا ينقص بذلك إيمانه، ولا يخرج من الإيمان إلا من الباب الذي دخل فيه، وإن مات من غير توبة فهو في مشيئة الله تعالى إن شاء الله عفا عنه، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، وعاقبة أمره الجنة لا محالة، ولا يخلد في النار. وزعمت المرجئة أن أحداً من المسلمين لا يعاقب على الكبائر، ولا يضر مع الإيمان ذنب، كما أن الحسنه لا تنفع مع الكفر، ويحكى هذا القول عن مقاتل بن سليمان صاحب التفسير.

وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، ولا نسميه مؤمناً ولا كافراً، وله منزلة بين منزلتين الإيمان والكفر، فإن مات من غير توبة خلد في النار.

وقالت الخوارج: من ارتكب معصية يخرج عن الإيمان ويخلد في النار صغيرة أو كبيرة. والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

فإن سبحانه أبقى لها اسم الإيمان مع كونها باغية، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

بقي اسم الإيمان مع وجوب القصاص الذي هو حكم القتل العمد الخالي عن الشبهة كلها، ولا شك في كونها كبيرة.

والدلالة الثانية من الآية: وهي أن الله تعالى أبقى اسم الإخوة الثابتة بالإيمان بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

بين القاتل والمقتول بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والدلالة الثالثة من الآية: أنه تعالى ما أخرج مرتكب الكبيرة عن اشتغال الرحمة والتخفيف بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وهذه الوجوه الثلاثة مروية عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، والآيات الواردة في وعيد الفساق فبعضها يوجب تعميم الوعيد، وبعضها يوجب تعميم الوعد، ولا يمكن الترجيح لما في ذلك من تعطيل بعض الآيات، والإيمان ثابت يتغير، فلا يزول بالشك، فوجب حمل آيات الوعيد على استحلال الذنب، كقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

أي: متعمداً لإيمانه، أي: قتله لأجل أنه مؤمن، ومن هذا قصده يكون كافراً، والذي يؤيد هذا التأويل أن الله ﷻ جعل موجب القتل العمد القصاص وبقي اسم الإيمان والأخوة وجعله أهلاً للرحمة على ما مر.

والدليل على أن الكبيرة لا تزيل الإيمان ولا توجب النفاق: أن إخوة يوسف عليه السلام ائتمنوا فخانوا حيث القوة في غيابة الحب، وحدثوا فكذبوا حيث قالوا: أكله الذئب، وباعوه بثمن بخس، ولم يكن في شريعتهم بيع الأخ حلالاً، ووعدوا حيث قالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢].

والقول بتكفير الأنبياء كفر صراح ولأن المعتزلة والخوارج اعتبروا أن المرء بارتكاب الكبيرة يئس من روح الله ورحمته ويقنط من يرتكبها وإنه ﴿لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

فإنه تعالى لم يقنط المسرفين من عباده ولم يئسهم من رحمته، وهم أيسوهم وقنطوهم فقد ردوا نص الكتاب، والله ﷻ وصف نفسه بالرحمة والغفران والعفو، وذلك ما يعارض آيات الوعيد، ولأن من أمارات الكرم إنجاز الوعد واختلاف الوعيد، ولأنه

ضمن العفو والفضل والكرم، والله ﷺ هو أهل التقوى وأهل المغفرة وبالله العون والعصمة.



ماهية الإيمان

وقوله: والإيمان هو الإقرار باللسان وتصديق بالجنان، وأن جميع ما أنزل الله تعالى في القرآن وجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق والإيمان كله واحد وأصله في أهله سواء والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى والمؤمنون كلهم أولياء الله تعالى وأكرمهم أطوعهم وأتبعهم للقرآن.

مسألة: قال أبو حنيفة وأصحابه -رحمة الله عليهم أجمعين-: الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالقلب، وأراد بالتصديق أن يعرف الله كما هو أهله ويعرف رسوله وجميع ما يجب معرفته في تصحيح الإيمان فيعتقد ذلك بقلبه تصديقاً، ويجري على لسانه تحقيقاً.

وقال الشافعي، ومالك، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وأبو العباس القلانسي وغيرهم: إنه إقرار باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالأركان، والحجة لأبي حنيفة وأصحابه ﷺ أجمعين قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾

[التوبة: ١٨].



وجوب محبة أصحاب رسول الله ﷺ

وقوله: ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عن أصحابه، ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان؛ لأن الله تعالى وصفهم في كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

واختارهم لنصرة نبيه واصطفاهم لصحبته وإظهار دينه، وارتضاهم للذب عنه، وثبت أقدامهم، وأنزل السكينة عليهم وبرهم وأظهرهم على عدوه، فهم كتائب الله وجنوده وأولياؤه وأحباؤه، وقد وعدهم الله تعالى في الاستخلاف في كتابه العزيز كما قال وهو أصدق القائلين:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقال ﷺ: «أصحابي كالنجوم فأبهم اقتديتم اهتديتم»^(١) إلى غير ذلك من الأحاديث.



القول في

إثبات خلافة أبي بكر الصديق

وقوله: ونثبت الخلافة لأبي بكر الصديق تفضيلاً وتقديماً على جميع الأمة خلافاً للروافض.

والدليل على صحة خلافته تقديم الرسول -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- له في الصلاة ولهذا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رضيك لدينا أفلا نرضاك لدينانا؟ وكذلك قدمه للحج في سنة تسع، وهو من أركان الإسلام، وقال ﷺ: «أول هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة»^(٢). الحديث.

والدليل عليه: إجماع الصحابة على خلافته، وقال علي: من له هذه الثلاث: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فقد ذكر الله ﷻ أبا بكر الصديق في هذه الآية ثلاث مرات، ثم قَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ النَّبِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ. استدلل عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذه الآية أن أبا بكر أفضلهم وأولهم بهذا الأمر،

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩١/٢) وقال: إسناده لا يصح.

قلت: واتفق العمل عليه في أن جميع الصحابة عدول.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وعن مُحَمَّد بن الحنفية قَالَ: قلت (لأبيه عَلِي بن أَبِي طالب) من خير الناس بعد رسول الله؟ قَالَ: أَبُو بكر. قلت: ثُمَّ من؟ قَالَ: عُمَر. فخشيت أن أقول: ثُمَّ من؟ فيقول عثمان. فقلت: أنت يا أبة. فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

وقال أبو بكر رضي الله عنه: وليتكم ولست بخيركم. فقال عَلِي: والله لأنت خيرنا ولكن المؤمن يهضم نفسه. وهذا قول أمير المؤمنين وإن رغم أنف الراضية وكذلك لما قَالَ أبو بكر رضي الله عنه: أقبيلوني، بعدما انعقد بيعه. قَالَ عَلِي رضي الله عنه: لا نقيلك ولا نستقيلك، رضيك رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا أفلا نرضاك لدينانا؟

فالله تعالى ميز بين الأعمال والإيمان، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَانَ يدعو إلى الإيمان ويقول: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»^(١). وقال عليه السلام: «قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا»^(٢). علق الفلاح بالقول لا بالعمل، وأجمع المسلمون أن من صدق بقلبه وأقر بلسانه ولم يعمل عملاً أنه كامل الإيمان، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لما قتل أسامة المشرك بعد قوله: لا إله إلا الله: «قتله وهو مسلم». قَالَ: يا رسول الله قالها متعوداً من القتل. فقال صلى الله عليه وسلم: «هلا شقت عن قلبه»^(٣). أفاد هذا الحديث فائدتين.

إحدهما: الرد عَلَى من قَالَ: إن العمل من الإيمان، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالإيمان بمجرد هذا القول.

والفائدة الأخرى: الرد عَلَى من قَالَ: إن الإيمان إقرار باللسان لا غير بقوله صلى الله عليه وسلم: «هلا شقت عن قلبه» وكذا قوله تعالى:

﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

أيضاً انتظمت الآية الرد عَلَى الطائفتين.

وجهة الدلالة من الآية: أن الله صلى الله عليه وسلم جعل الإيمان محله اللسان والقلب، ولم يذكر الأعمال، ولو كانت الأعمال من الإيمان لنفاه عن أعمالهم كما نفاه عن قلوبهم. وكذا لم يجعلهم مؤمنين بمجرد القول بأفواههم لما لم يؤمنوا بقلوبهم، والمعقول يشهد لذلك، فإن

(١) رواه البخاري، وأبو داود (٢٦٤٠)، والترمذي (٢٦١٠).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٤٩٢/٣)، (٦٣/٤)، (٣٧١/٥).

(٣) رواه مسلم (١٥٨)، وأحمد (٤٣٩/٤)، (٢٠٧/٥).

الإيمان عبارة عن التصديق، والكفر ضده، وهو التكذيب، والتصديق والتكذيب يقومان بالقلب واللسان، ولا مدخل للأعمال في ذلك، ولأن التصديق مما لا يقبل التزايد في نفسه، ولا يقبل النقصان.

مسألة: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ-: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْثَى فِي الْإِيمَانِ، فَيَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ، وَكَانَ لَا يَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ يَسْتَنْثَى فِي إِيْمَانِهِ.

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قَالَ لِقِتَادَةَ لَمَّا قَدِمَ الْكُوفَةَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَأَيْتَ عَنْ مَلَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

وقد قَالَ جَلَّ وَعَلَا لإِبْرَاهِيمَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ولم يقل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

جعل قوله: إِنْ شَاءَ اللَّهُ من المسلمين أحسن قولاً، ولم يقرنه بالاستثناء. وقد روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي: الْمَرْجُئَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ». قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ الْمَرْجُئَةُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوْمِنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» والمعقول يعضد ذلك، وذلك أن الإيمان إذا وجد بجده وحقيقته لوجود الاستثناء مع وجود حقيقة الإيمان كالقائم ثم يقول: أنا قائم إِنْ شَاءَ اللَّهُ، والقاعد يقول: أنا قاعد إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وذلك باطل، وكذا هذا.

وحكي عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ فِي الدُّنْيَا وَعِنْدَ اللَّهِ.

مسألة: قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ، وَقَالَتِ الْحَشْوِيَّةُ: الْإِيمَانُ غَيْرُ الْإِسْلَامِ.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى:

﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

[الذاريات: ٣٥، ٣٦].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].
فثبت أن الإيمان والإسلام واحد.

مسألة: قال أبو حنيفة وأصحابه: إيمان جميع الخلق من الملائكة والرسل والأنبياء والأولياء وجميع المؤمنين واحد لأنهم آمنوا بالله وحده وعرفوه من غير شك ولا ريبه فاستوتوا في ذلك، واختلفوا في التقوى والحسنة.

وقوله: والمؤمنون كلهم أولياء الله تعالى وأكرمهم أطوعهم وأتبعهم للقرآن.

وقوله: وإن الإيمان هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره وحلوه ومره من الله تعالى ونحن مؤمنون لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به، والدليل على أن الإيمان ما ذكره ما روي أن جبريل سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، من الله تعالى»، وكذلك قوله تعالى:
﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].



حكم أهل الكبائر

وقوله: وأهل الكبائر في النار لا يخلدون إذا ماتوا. وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر الله:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وإن شاء الله عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته؛ ذلك لأن الله مولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرتهم، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته، اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسكنا بالإسلام حتى نلقاك به.

وقد مر شرح هذه الجملة في مسألة مقترف الكبيرة.
 قوله: ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم، ولا ينزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا تشهد عليهم بكفر ولا بشرك، ولا نفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى ولا نرى السيف على أحد من أمة مُحَمَّدٍ ﷺ إلا من وجب عليه السيف، ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة، ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة ونقول: «الله أعلم» فيما اشتبه علينا علمه، وبكل هذه الجملة وردت الأخبار عن النبي المختار.



مسألة

المسح على الخفين

وقوله: ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر، كما جاء به الأثر. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: ورد في المسح آثار أضوا من نور الشمس، وعن إبراهيم النخعي: من لم يسح على الخفين فقد رغب عن السنة وإني لأعلم أنه من الشيطان.



مسألة

الحج والجهاد

قوله: والحج والجهاد واجبان ماضيان مع أولي الأمر برهم وفاجرهم إلى يوم القيامة لا يبطلهما شيء ولا ينقصهما.
 أما الحج: فلقول الرسول ﷺ لما سأله الأقرع بن حابس ألعامنا هذا أم للأبد؟ ... فقال ﷺ: «للأبد».

وأما الجهاد: فلنصوص الكتاب، ولبقاء المقصود منه وهو إعلاء كلمة الإسلام.



مسألة

الإيمان بالملائكة

وقوله: ونؤمن بالكرام الكاتبين فإن الله قد جعلهم علينا حافظين.

مسألة: قال أهل الحق: إن الحفظة حق، وهما ملكان بالنهار، وملكان بالليل، يكتبان ما يفعله ويقولونه بنو آدم. أحدهما: عن اليمين يكتب الحسنات، والآخر: عن الشمال يكتب السيئات، خلافاً للمعتزلة والخوارج والروافض.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١١]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

وقوله: ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين. لقوله تعالى:

﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

ولا نقول بتناسخ الأرواح كما يقوله أهل الضلال.



مسألة

الإيمان بعذاب القبر

وقوله: ونؤمن بعذاب القبر لمن كان له أهل.

مسألة: قال أهل الحق: إن عذاب القبر حق خلافاً للقدرية والخوارج وبعض

المعتزلة.

قال أبو حنيفة: من أنكر عذاب القبر فهو من الطبقة الجهمية الهالكة.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ

الأكبر﴾ [السجدة: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ

فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وكذلك قوله ﷺ: «تنزهوا عن البول فإن عامة

عذاب القبر منه». إلى غير ذلك من الأخبار.

مسألة الإيمان بسؤال القبر والعرض

والحساب والصراط والميزان

وقوله: وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار، ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والصراط، والميزان.

مسألة: قال أهل الحق: قراءة الكتاب حق خلافاً للجهمية.

والحجة لأهل الحق قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾

[الإسراء: ١٣].

مسألة: قال أهل الحق: الميزان توزن فيه الأعمال يوم القيامة خلافاً للخوارج

والرافضة، وبعض المعتزلة.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:

٤٧].

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ

مَوَازِينُهُ * فَأَمَّهُ هَآوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦، ٩].

وأما الصراط: فحسم يوضع على متن جهنم يجوزه الناس على قدر إيمانهم،

وأعمالهم على ما جاءت به الآثار خلافاً للجهمية.

والحجة لأهل الحق: قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١].

وعقبة الآخرة: هي الصراط.



مسألة

الإيمان بأن الجنة والنار مخلوقتان

قوله: والجنة والنار مخلوقتان، لا يفنيان أبداً ولا يبیدان، فإن الله خلق الجنة والنار قبل الخلق وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم للجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكلٌّ يعمل لما قد فرغ له، وصائر إلى ما خلق له.

مسألة: قال أهل الحق: الجنة والنار مخلوقتان خلافاً للمعتزلة والجهمية. والحجة لأهل الحق: قوله تعالى في صفة أهل الجنة: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وفي صفة النار: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [الكهف: ٢٩]. والإعداد لا يتصور إلا للموجود. والجنة في جهة العلو كما قال تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٤، ١٥]. والنار في جهة السفلى بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٥]. والدليل على وجود الجنة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨].

وهذا يكون في الموجود لا في المعدوم، والجنة لا تفنى أبداً، كما قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [التوبة: ٢١، ٢٢]. وكذلك النار لا تفنى أبداً، لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]. والجهمية وبعض المعتزلة محجوجون بهذه النصوص، حيث قالوا بفنائها.



القول في

الخير والشر والاستطاعة

وقوله: والخير والشر مقدران على العباد، والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به إلا مع الفعل، فأما الاستطاعة، لأنها عرض لا يبقى إلى وقت وجود الفعل فيحصل بلا استطاعة، فيخالف النصوص، ولأن الاستطاعة قوة يخلقها الله تعالى في أعضاء العبد يحدث وقتاً بعد وقت، وهي عرض لا يبقى زمانين، وذلك بتوفيق الله وتيسيره في إقامة الطاعات، وبخذلانه في إقامة المعاصي.

وهذه الاستطاعة تصلح للضدين على طريق البدل، خلافاً للأشعري، لأنها لو لم تصلح للضدين لم يتحقق الأمر والنهي؛ لأن العبد هو الذي يتصرف في صرف القدرة إلى بعض الأفعال، دون بعض باختياره، ولا يتحقق الأمر والنهي.

ثم الدليل على إبطال قول المعتزلة من حيث المعقول: أن القدرة إذا وجدت قبل الفعل، وهي غير قابلة البقاء إلى الثاني من الأوقات كانت عدماً، وقت وجود الفعل، فيوجد الفعل ولا فائدة، فأى فائدة لوجود القدرة، وأى حاجة إليها، وأي أثر لوجودها سابقة على الفعل؟ ولا يعلق له بها تحققة أنها إذا لم تكن موجودة وقت الفعل فلا فرق بين قدرة متقدمة، وبين قدرة متأخرة عن الفعل لاستوائهما في عدم في وقت الفعل، فالقول بكونها بعد الفعل محال فكذا هذا.



مسألة

خلق أفعال العباد

قوله: وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد، ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم به، وهو تفسير: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

نقول: لا حيلة لأحد، ولا تحول لأحد ولا حركة لأحد عن معصية الله، إلا بمعونة

الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل الله ما يشاء وهو غير ظالم أبداً.

﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

مسألة: قَالَ أَهْلَ الْحَقِّ: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي من العباد كسب، والكسب استعمال ما أوجده الله تعالى لاستحالة قدرة التخليق والإيجاد من العبد على ما نبين إن شاء الله تعالى.

وقد قَالَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَسَائِرُ الْجَهْمِيَّةِ: إنها من الله تعالى خلقاً وإيجاداً، ولم يشبوا للعباد قدرة بل جعلوها كلها اضطرارية كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة، وهو مذهب النصارى.

وقالت القدرية: من العبد إيجاداً وخلقاً شاء الله أو لم يشأ: وهو مذهب اليهود.

والحجة لأهل الحق: الدلائل من الكتاب العزيز وهو قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾

[الرعد: ١٦]. وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

أي: وعلمكم لأن كلمة «ما» إذا اتصلت بالفعل تكون عبارة عن المصدر، تقول:

أعجبني «ما» صنعت أي: صنعك، فهذا رد على المعتزلة، والله تعالى أثبت للعباد فعلاً

بقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤: الواقعة: ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]. ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧].

وهذا رد على الجبرية.

ومن جهة العقل: فإن الله تعالى أمر عباده بالطاعة، ووعدهم جزيل الثواب على

فعلها، ونهاهم عن المعصية وأوعدهم العقاب على ارتكابها، ولو لم يكن للعبد فعل لبطل

الأمر والنهي والوعد والوعيد ولصار -والعياذ بالله- أن فاعل الطاعة والمعصية والمأمور

والمنهي والمثاب، والمعاقب هو الله، تعالى عن ذلك علواً وكبيراً.

فبطل قول الجبرية.

وأما إبطال قول المعتزلة من حيث الدلائل العقلية منها: ما استدل به أبو حنيفة رضي الله عنه

لما سأله عمرو بن عبيد عن هذه المسألة فإنه قال: لا خالق إلا الله، ولا مدبر إلا هو، ومن

جعل خلق الأعمال إلى العباد فقد جعل الله شريكاً وجعل في الأرض آلهة كثيرة، وإنما أخذ أبو حنيفة هذا الاحتجاج من الحديث المروي عن رسول الله ﷺ وهو قوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة» لأن المجوس جعلوا للخلق خالقين: واحد للخير وواحد للشر على ما مر.

وأما المعتزلة أربو وزادوا لأن على زعمهم أن الله تعالى تولى خلق الأعيان، والعباد تولوا تخليق الأفعال. والواحد يبدو منه في اليوم والليلة أفعال كثيرة فيزيد قدرته على قدرة الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

ومنها: ما روي عن أبي حنيفة أنه قال: إذا كلمت القدرية فإنما هو حرفان، فيما أن يكفر أو يرجع، نقول له: علم الله تعالى في سابق علمه هذه الأشياء أن تكون كما هي. فإن قال: لا كفر. وإن قال: نعم، قيل له: هل شاء أن يصدق علمه وينفذ حكمه فإن قال: لا، فقد كفر. وإن قال: نعم، فقد أقر أنه شاء أن يكون كل كما علم أن يكون وهذا أخذه من قوله ﷺ «سيكون في آخر الزمان من أمي يكذبون بالقدر»، سيكفيهم بالرد عليهم أن تقولوا:

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحج: ٧٠].

ومهذا يبين أن الله ﷻ علم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وعلى أي صفة يوجد الفعل من العبد، وشرط ثبوت قدرة التخليق هو العلم للخالق بالمخلوق قبل حصوله، وعلى أي صفة يحصل بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

والعبد لا علم له بكيفية خروج الفعل من العدم إلى الوجود، ولا بما يخرج عليه فعله من المقادير والأحوال والأوصاف، وانعدام علمه بها يدل على أنه لا قدرة له على تخليق فعله، وقد يخرج فعله لا على الوصف الذي قصده كالمشي المؤلم والقيام المتعب، ولا شك أن الإنسان ما يقصد بفعله أن يتألم به ويتأذى، وقد يخرج فعله على ضده بقصده كمن أراد أن يتكلم بكلمة الإيمان فجرى على لسانه كلمة الكفر، وكذا عابد الصنم يريد حصول عبادته وخروجها على صفة الحسن على فيحصل ما أراد وهو على صفة القبح، فلو كان للعبد قدرة إيجاد الفعل لما حصل على ضده ما قصده وأراده، ثم الدليل على أن للعبد فعلاً هو قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤، الأحقاف: ١٤].

والأشعري يسميه كسباً ولا يسميه فعلاً وافقنا في المذهب، وخالفنا في التسمية، وما تلونا من النصوص لم يفرق بين الفعل والكسب.

ثم الفرق بين الخلق والكسب: أن المقدور مخترع ومكتسب فمن حيث كونه مخلوقاً يضاف إلى الله تعالى بجهة الاختراع، ومن حيث كونه كسباً يضاف إلى العبد ولا استحالة في دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين بجهتين مختلفتين. أحدهما: خلقاً، وهي خارجة عن مقدور العبد. والأخرى: كسباً.

ثم الباري ﷻ تارة يخلق في العبد حركة جبرية، فيكون العبد مضطراً فيها لا يقدر على الامتناع كحركة المرتعش وحركات العروق النابضة، فتكون هذه محض مقدور الله تعالى اختص بها تخليقاً وإيجاداً، وتارة يخلق في العبد قدرة «اختيارية» عند قصد العبد، واختياره مقارناً له. ويقدر العبد على صرفها إلى أي فعل شاء، إلا أن الله ﷻ أمره بصرفها إلى الطاعات، ونهاه عن صرفها إلى المعاصي، فكان تكليفاً بما للعبد قدرة على الإيمان به والامتناع عنه، ولو لم يكن كذلك لكان الأمر والنهي سفهاً، ولهذا في الحركة الجبرية لم يرد الأمر بها والنهي عنها، ولم يتعلق بها تكليف لعجز المكلف عن الامتناع عنها، وعدم قدرته عليها؛ لأن الله تعالى لم يعذبه عليها.

فالعبد لا ينفرد بإيجاد مقدور إلا بتخليق الله القدرة فيه لاحتياجه وافتقاره إلى الله تعالى، فكان فعله كسباً وهو استعمال ما أوجده ربه من القدرة فيه، والباري ﷻ ينفرد باختراعه وتخليقه مستغنٍ عن غيره وإيجاده واختراعه وتخليقه فظهر بذلك الفرق بين الخلق والكسب، وبالله العصمة.



مسألة

دعاء الأحياء للأموات

وقوله: وفي دعاء الأحياء منفعة للأموات، فالله يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات، كقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].
وقوله: والله يملك كل شيء ولا يملكه شيء ولا غنى عن الله طرفة عين، ومن

استغنى عن الله طرفة عين فقد كفر وكان من أهل الجحيم، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

ولأن الاستغناء صفة الربوبية، والافتقار صفة العبودية.

وقوله: والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى عَلَى ما نطق به كتاب ربنا قَالَ اللهُ

تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وفي الكفار: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح: ٦].

والأصل: أن الله ﷻ يوصف بما وصف به نفسه في كتابه وبما صحَّ أن الرسول

-صلوات الله عليه- وصفه به من غير أن يكون لأحد شركة مع الله ﷻ لا في ذاته ولا

في صفاته، لأنه ﷻ منفرد بذاته وصفاته عن خلقه، ويوصف تعالى بـ«الفرح» لأنه ورد

به الأثر، ويوصف بـ«المحبة» و«الرحمة» لأنه ورد به القرآن، ويوصف «بالإتيان» والمحيء

عَلَى ما نطق به القرآن، ويوصف بالنزول عَلَى ما جاء في الخبر، وتأويله عَلَى ما يليق

بذاته وصفاته لا عَلَى معنى الفعل والحركة.



إثبات الخلافة للخلفاء الراشدين

وقوله: ثُمَّ لَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ لِعِثْمَانَ ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَهُمْ الْخُلَفَاءُ

الراشدون والأئمة المهديون.

والدليل عَلَى ثبوت خلافة هؤلاء الأربعة: ما روى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ أَبَا بَكْرٍ وَالِدًا، وَعَمْرَ مَشِيرًا، وَعِثْمَانَ

مَسْنَدًا، وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ ظَهِيرًا، أَنْتُمْ أَرْبَعَةٌ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَكُمْ فِي أُمَّ الْكِتَابِ، أَنْتُمْ خُلَافَةُ نَبِيِّتِي

وَعَقْدَةُ ذِمَّتِي وَحِجَّتِي عَلَى أُمَّتِي، لَا يَجِبُكُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُكُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ»^(١).



(١) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٥/٩)، والمحج الطبري في الرياض النضرة (٢٤٢/١)، وأورده

الحافظ في اللسان (٢٠٢/٣).

مسألة

العشرة المبشرين بالجنة

ونُحِبُّ العشرة الذين سَمَّاهم رسول الله ﷺ ونشهد لَهُم بِالجنة كما شهد لَهُم رسول الله ﷺ.

وقوله: -وقوله الحق- وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرَّحْمَن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمة وهم أُمير هذه الأمة ﷺ أجمعين.

ولو لم يكن من مناقب العشرة إلا شهادة الرسول ﷺ لَهُم بِالجنة وكونه توفي وهو عنهم راضٍ، وقد ورد في فضلهم أخبار كثيرة يضيق هذا المختصر عنه. ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه وذرياته فقد برئ من النفاق.

وعن رسول الله ﷺ قَالَ: «الله، الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى فيوشك أن يأخذه»^(١).

وفي حديث آخر عنه ﷺ: «أنا تارك فيكم الثقلين: أولهما: كتاب الله تعالى فيه الهدى، فخذوا كتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي أذكركم بالله في أهل بيتي»^(٢).



(١) رواه الترمذي (١٦٩٦/٥)، وأحمد في المسند (٥٤/٥، ٥٧)، والرويانى (٩٢/٢)، والخلال في السنة (٤٨١/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩١/٢)، وفي الاعتقاد (ص ٣٢١) بنحوه.
 (٢) رواه مسلم (١٨٧٣/٤)، والدارمي (٥٢٤/٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٦٢/٤)، وأحمد في المسند (٣٦٦/٤)، والطبراني في الكبير (١٨٢/٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٤٣/٢).

القول في

بيان أفضلية التابعين وصلحاء السلف

وقوله: وعلماء السلف من الصالحين والتابعين، ومن بعدهم من أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل. لأنهم بذلوا جهدهم في جمع العلم وتبليغه وتحصيله وتلخيصه، لاسيما إمام الأئمة، وسراج أهل الجنة: أبو حنيفة رضي الله عنه، فإنه أول من دون العلم وجمعه ورتبه وبوبه واستنبط مسأله من كتاب الله صلى الله عليه وسلم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة، وبين ناسخ الحديث ومنسوخه وطريق الاجتهاد وفيما لا نص فيه، وكيفية العمل بالقياس، والاستدلال وأنواع أدلة الشرع، فاقتدت العلماء بأثره، وجرت في ذلك على سنته، ولهذا قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في الفقه». فقد حاز قصبات السبق، وحصل عظيم الأجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(١). هذا مع ما اشتهر من ورعه وزهده واجتهاده مما يضيق هذا المختصر عن ذكره، وقد شقي قوم بالوقية فيه، كما شقيت الروافض بالوقية في الصحابة، وروي عن سفيان الثوري أنه قال: من وقع في أبي حنيفة فاتهموه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وما ذلك بضاره ولا ضارهم، بل ثواب ساقه الله إليهم، وجدده لهم، فعد ذلك من مناقبهم، لا من مثالبهم.



(١) رواه مسلم (٤/٢٠٥٩).

الوعيد من تفضيل الولي على النبي

وقوله: ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء؛ لأن الله تعالى اصطفى الأنبياء واجتباهم وعصمهم بأعلى مراتب العصمة، وجعلهم حجة على خلقه، وأمنائه على وحيه، كما قال تعالى: ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

وقوله: ونؤمن بما جاء من كراماتهم وصح عن الثقات من رواياتهم.

مسألة: قال أهل الحق: إن للأولياء كرامات، وأنها من الممكن، وقالت المعتزلة: إنها ممتنعة، والدليل عليه لأهل الحق أن نصوص الكتاب والأخبار المستفيضة.

أما الكتاب فيما أخبر الله تعالى عن صاحب سليمان عليه السلام وقوله: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]. وما قص الله تعالى من قصة أصحاب الكهف.

وأما الأخبار: رؤية عمر رضي الله عنه جيشه بـ«نهاوند» وهو بالمدينة، وقوله: «يا سارية الجبل!» وسمع سارية الصوت على مسافة قربت من خمسمائة فرسخ، حتى صعد الجبل وأخرج الكمين، وكان ذلك سبب الفتح، وروي عن خالد رضي الله عنه أنه شرب السم ولم يضره وكذلك خبر أمير المؤمنين عمر مع النيل وجريانه بكتابه، ومثل ذلك في حق الصحابة والتابعين كثير إلا أن الله تعالى حرم المعتزلة الولاية وكراماتها، لسوء معتقدهم عصمنا الله منه.

وكرامات الأولياء معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم لا أنها تبطل المعجزات كما زعم المعتزلة، لأنه وإن ظهر على يديه ما ينقض العادة وهو تابع لرسوله، مقرر برسالته معترف أنها من بركة متابعتة فهي على هذا التدرج دليل على صدق الرسول فيما ادعاه من الرسالة أنه على الحق لكون اتباعه فقد ظهر على أيديهم ما ينقض العادة.

والفرق بين المعجزة والكرامة: أن المعجزة تظهر على أثر دعوى الرسالة والتحري أكد، ولو ادعى الولي ذلك كفر من ساعته ولو ادعى الولاية سقط من الولاية، وكذا صاحب المعجزة يظهرها، والكرامة يجتهد صاحبها في إخفائها وكتماها، ويخاف أنها من قبل الاستدراج، وصاحب المعجزة متيقن بها، فكيف تلتبس الكرامة بالمعجزة؟

مسألة

الإيمان بعلامات الساعة

وقوله: ونؤمن بخروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم -صلوات الله عليه- من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها، وبذلك كله جاء الإخبار عن رسول الله ﷺ.

ولا نصدق كاهناً ولا عرفاً ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة. لقوله ﷺ: «من صدق كاهناً فقد كفر بما أنزل الله على محمد ﷺ»^(١).

وقال ﷺ: «من فر من كتاب الله ردوه إليه»^(٢)، «ومن خالف سنتي فليس مني» إلى غير ذلك. وكذلك إجماع الأمة لقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الضلالة»^(٣).



مسألة

وجوب الالتزام بالجماعة والبعد عن الفرقة

وقوله: ونرى الجماعة حقاً واجباً، والفرقة زيغاً وعذاباً: لقوله ﷺ: «من سره بجموحة الجنة فليزِم الجماعة فإن الشيطان مع الفرد». وقال النبي ﷺ: «من فارق الجماعة شراً فقد خلع ربة الإسلام من عنقه».



-
- (١) رواه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٤٠٨/٢، ٤٢٩، ٤٧٦)، والحاكم في المستدرک (٨/١) بنحوه، وصححه العراقي وغيره.
- (٢) رواه أحمد في المسند (٤٠٩/٥)، والعدني في الإيمان (ص ١١٦)، وابن المبارك في الزهد (ص ٣٨٩)، والشافعي في مسنده (٣١٤/٢)، ومعمري في جامعه (٢٩١/١١).
- (٣) رواه أحمد (٣٩٦/٦)، والطبراني في الكبير (٢٨٠/٢)، والحاكم (٢٠٠/١، ٢٠١)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (١٩٥/١) بنحوه.

القول في

أن الإسلام دين السماء والأرض

وقوله: ودين الله في السماء والأرض واحد وهو الإسلام قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٩، ٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وهو بين العلو والتقصير والتشبيه والتعطيل وبين الجبر، والقدر، وبين الأمن والإياس. فهو كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]. فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً ونحن براء إلى الله من كل من خالف ما ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالى أن يميّتنا عليه ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية مثل المشبهة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم من الذين خالفوا الجماعة، واتبعوا الضلالة فنحن نتبرأ منهم وهم عندنا ضلال وأردياء.

وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قَالَ: «أوصيكم بتقوى الله وبالسمع والطاعة وإن كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فإنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»^(١).

وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: «إن بني إسرائيل افرقوا على إحدى وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم على الضلالة إلا السواد الأعظم». قالوا: يا رسول الله وما السواد الأعظم؟ قَالَ: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٢).

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد في المسند (٢٦/٤، ١٢٧).

(٢) رواه الترمذي (٢٦٤٣)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٨٥)، والمروزي في السنة (٥٩)،

والآجري في الشريعة (ص ١٥، ١٦)، والعقيلي في الضعفاء (٢/٢٦٢)، والحاكم في المستدرک

(١/٢١٨)، واللالكائي في شرح السنة (١/٩٩)، وعبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق

(ص ٥، ٦)، وقوام السنة في الحجّة (١/١٠٦).

جعلنا الله وإياكم ممن فاز باتباعهم واقتفى آثارهم وعاش على مناهجهم. ومات
على محبتهم، وحشرنا على زميرتهم وأعادنا وإياكم من مضلات الفتن، وحمانا وإياكم من
موبقات البدع والحن، وثبتنا على صراطه المستقيم، وجعلنا ممن يلقاه بقلب سليم، ورزقنا
وإياكم بفضل جنات النعيم آمين، آمين.
تم الكتاب والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم.



العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي

٢٣٩ - ٣٢١ هـ

الحمد لله رب العالمين...

قال العلامة حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي، بمصر - رحمه الله -:
 هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد
 ابن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به
 رب العالمين.

- ١- نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله:
- إن الله واحد لا شريك له.
- ٢- ولا شيء مثله.
- ٣- ولا شيء يعجزه.
- ٤- ولا إله غيره.
- ٥- قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء.
- ٦- لا يفنى ولا يبئد.
- ٧- ولا يكون إلا ما يريد.
- ٨- لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام.
- ٩- ولا يشبه الأنام.
- ١٠- حي لا يموت، قيوم لا ينام.
- ١١- خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة.
- ١٢- مُميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة.

- ١٣- مازال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً، لم يكن قبلهم من صفته، وكما كَانَ بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً.
- ١٤- ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم «الخالق»، ولا بإحداث البرية استفاد اسم «الباري».
- ١٥- له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق.
- ١٦- وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيأ، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم.
- ١٧- ذلك بأنه عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير. لا يحتاج إلى شيء. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].
- ١٨- خلق الخلق بعلمه.
- ١٩- وقدر لَهُم أَقْدَارًا.
- ٢٠- وضرب لَهُم أَجَالًا.
- ٢١- ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم. وعلم ما هُم عاملون قبل أن يخلقهم.
- ٢٢- وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته.
- ٢٣- وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لَهُم، فما شاء لَهُم كَانَ، وما لم يشأ لم يكن.
- ٢٤- يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي، فضلاً، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي، عدلاً.
- ٢٥- وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله.
- ٢٦- وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد.
- ٢٧- لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره.
- ٢٨- آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده.
- ٢٩- وأن مُحَمَّدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبي، ورسوله المرتضى.
- ٣٠- وأنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين وحيب رب العالمين.
- ٣١- وكل دعوى النبوة بعده فغي وهوى.
- ٣٢- وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى بالحق والهدى، وبالنور والضياء.

٣٣- وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر.

٣٤- ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر.

٣٥- والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

٣٦- ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام. فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان؛ فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً.

٣٧- ولا يصح الإيمان بالرؤية - لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم أو تأولها بفهم إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية - بترك التأويل ولزوم التسليم. وعليه دين المسلمين. ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه. فإن ربنا - جل وعلا - موصوف بصفات الوجدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية.

٣٨- وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

٣٩- والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ، وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى.

- ٤٠ - والحوض الذي أكرمه الله تعالى به - غيائاً لأمته - حق.
- ٤١ - والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الأخبار.
- ٤٢ - والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق.
- ٤٣ - وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزداد في ذلك العدد، ولا ينقص منه.
- ٤٤ - وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه، وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله.
- ٤٥ - وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].
- فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد رد حكم الكتاب؛ ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين.
- ٤٦ - فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود.
- ٤٧ - ونؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه قد رقم. فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن - لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه، ليجعلوه كائناً - لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه، لم يكن ليخطئه.
- ٤٨ - وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقب، ولا مزيل، ولا مغير، ولا ناقص، ولا زائد من خلقه في سمواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾

[الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مُقَدَّرًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً، وعاد بما قالَ فيه أفاكاً أثيماً.

٤٩- والعرش والكرسي حق.

٥٠- وهو مستغن عن العرش وما دونه.

٥١- محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه.

٥٢- ونقول: إنَّ الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلم الله موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً

وتسليماً.

٥٣- ونؤمن بالملائكة والنبين والكتب المنزلة على المرسلين ونشهد أنهم كانوا

على الحق المبين.

٥٤- ونسمي أهل قبلتنا المسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين،

وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين.

٥٥- ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله.

٥٦- ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين،

فعلمه سيد المرسلين مُحَمَّدًا ﷺ، وهو كلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام

المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين.

٥٧- ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحله.

٥٨- ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله.

٥٩- نرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا

نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم.

٦٠- والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

٦١- ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.

٦٢- والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان.

٦٣- وجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

٦٤- والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى،

ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى.

- ٦٥- والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن.
- ٦٦- والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالى.
- ٦٧- ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به.
- ٦٨- وأهل الكبائر «من أمة مُحَمَّد ﷺ»، في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين «مؤمنين» وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷺ في كتابه:
- ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللهم يا ولي الإسلام وأهله ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به.
- ٦٩- ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم.
- ٧٠- ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى.
- ٧١- ولا نرى السيف على أحد من أمة مُحَمَّد ﷺ إلا من وجب عليه السيف.
- ٧٢- ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا نزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة.
- ٧٣- وتبوع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة.
- ٧٤- ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة.
- ٧٥- ونقول: الله أعلم، فيما اشتبه علينا علمه.
- ٧٦- ونرى المسح على الخفين، في السفر والحضر، كما جاء في الأثر.
- ٧٧- والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين: برهم وفاجرهم، إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما.
- ٧٨- ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين.

- ٧٩- ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين.
- ٨٠- وبعذاب القبر لمن كَانَ له أهلاً، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم.
- ٨١- والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران.
- ٨٢- ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان.
- ٨٣- والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، وإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكلٌّ يعمل لما قد فرغ له، وصائر إلى ما خلق له.
- ٨٤- والخير والشر مقدران على العباد.
- ٨٥- والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى:
- ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].
- ٨٦- وأفعال العباد خلق الله، وكسب من العباد.
- ٨٧- ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم وهو تفسير: «لا حول ولا قوة إلا بالله». نقول: لا حيلة لأحد، ولا حركة لأحد ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله.
- ٨٨- وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها. يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً، تقدس عن كل سوء وحين، وتنزه عن كل عيب وشين،
- ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].
- ٨٩- وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات.
- ٩٠- والله تعالى يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات.
- ٩١- ويملك كل شيء، ولا يملكه شيء، ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين، فقد كفر وصار من أهل الحين.

- ٩٢- والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى.
- ٩٣- ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم؛ ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان.
- ٩٤- وثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ: أولاً لأبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ثم لعثمان (رضي الله عنه)، ثم لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهتدون.
- ٩٥- وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمة، ﷺ أجمعين.
- ٩٦- ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق.
- ٩٧- وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين، أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرهم إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل.
- ٩٨- ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء.
- ٩٩- ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم.
- ١٠٠- ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم (عليه السلام) من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس، من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها.
- ١٠١- ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً، ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة.
- ١٠٢- ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً.
- ١٠٣- ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

١٠٤- وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس.

١٠٥- فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً. ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه.

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختتم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية، مثل المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية وغيرهم، من الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء. وبالله العصمة والتوفيق.



التحفة في مذاهب السلف

تأليف
الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اعتنى به وخرجه أماديه
أحمد فريد الزبيدي

ترجمة مختصرة للشوكاني

هو الشيخ مُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني، ثمَّ الصنعاني. ولد في وسط نهار الاثنين، الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١١٧٣هـ. وعمل قاضياً، ودرس واشتغل بالتصنيف فأجاد وأفاد. من مصنفاته الكثيرة:

- ١- نيل الأوطار على منتقى الأخيار.
 - ٢- السيل الجرار على منتقى الأخيار.
 - ٣- ويل الغمام في شرح شفاء الأوام.
 - ٤- البدر الطالع.
 - ٥- إرشاد الفحول في الأصول.
 - ٦- تحفة الذاكرين على حصن الحصين.
 - ٧- رسائل الشوكاني المعروفة بالفتح الرباني.
- وتوفي -رحمه الله- سنة ١٢٥٠هـ.

انظر: البدر الطالع (٢/٢١٤، ٢٢٥)، والتاج المكلل (٣٠٥، ٣١٧)، ونيل الوطر (٢/٢٩٧، ٣٠٢)، والرسالة المستطرفة (ص ١١٤)، ومعجم المؤلفين (٣/٥٤١).



رسالة التحفة في مذاهب السلف

لشيخ الإسلام القاضي العلامة مُحَمَّد بن عَلِي الشوكاني - رحمه الله تعالى - .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام وآله الكرام، ورضي الله عن صحبه الأعلام، وبعد:

فإنه وصل سؤال من بعض الأعلام الساكنين ببلد الله الحرام، وهذا لفظه:
سؤال: بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: الحمد لله رب العالمين - ما يقول فقهاء الدين، علماء المحدثين، وجماعة الموحدين، في آيات الصفات وأخبارها اللاتي نطق بها الكتاب العظيم، وأفصحت عنها سنة الهادي إلى صراط مستقيم، هل إقرارها وإمرارها وإجراؤها على الظاهر بغير تكييف ولا تشيل، ولا تأويل ولا تعطيل، عقيدة الموحدين، وتصديق بالكتاب المبين، واتباع بالسلف الصالحين، أو هذا مذهب المجسمين؟ وما حكم من أول الصفات ونفى ما وصف الله به نفسه ووصفه به نبيه وتأيد بالنصوص، واتفق عليه الخصوص، من أن الله ﷻ في سمائه مستور على عرشه بائن من خلقه، وعلمه في كل مكان، والدليل آيات الاستواء والصعود والرفع. وقوله تعالى ﴿أَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]. ومن السنة حديث الجارية^(١) والنزول^(٢) وعمران بن حصين^(٣). وقوله ﷻ: «ألا تأمنوني وأنا آمن من في السماء»^(٤). وغير ذلك من الآيات المتواترة، والأحاديث المتكاثرة. وأول الآيات وجعل الاستواء استيلاء وأول النزول بالرحمة. وهكذا جعل التأويل عليه مطردة في سائر نصوص الصفات. وعاش في ظلام العقل في الجهل والشبهات. وإذا قيل له: أين الله؟ أجاب بأنه لا يقال: أين الله. الله لم يكن له مكان - كما

(١) رواه مسلم (٣٨١/١)، وأبو داود (٥٧٠/١)، وأحمد في المسند (٤٤٧/٥، ٤٤٨، ٤٤٩).

(٢) رواه البخاري (٢٩/٣) (١١٤٥)، ومسلم (٥٢١/١) (٧٥٨/١٦٨)، وأبو داود (٤٧٣٣).

(٣) رواه الترمذي (٥١٩/٥) (٣٤٨٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٢٤).

(٤) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤/١٤٤).

هو جواب فريق المصلين. فهل هذا جواب الجهميين^(١) والمريسيين^(٢) وأضلاء المتكلمين. أم اختيار علماء السنيين؟ أفيدونا بحواب رجاء الثواب ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] فإن هذا المقام طال فيه النزاع. وحاتر فيه الإفهام. وزلت الأقدام. وكل يدعي الصواب. بزخرف الجواب. فأبينوا المدعى بالدليل. وبينوا طريق الحق بالتفصيل والتطويل ضاعف الله لكم الأجور. ووقاكم الشرور. والسلام عليكم ورحمة الله.

جوابه: (وأقول): اعلم أن الكلام في الآيات والأحاديث الواردة في الصفات قد طالت ذيوله وتشعبت أطرافه وتناسبت فيه المذاهب، وتفاوتت فيه الطرائق وتخالفت فيه النحل وسبب هذا عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله ودخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، ومحاولتهم لعلم شيء استأثر الله بعلمه حتى تفرقوا فرقا، وتشعبوا شعبا وصاروا أحزابا، وكانوا في البداية ومحاولة الوصول إلى ما يتصورونه من العامة مختلفي المقاصد، متبايني المطالب، فطائفة وهي أخف هذه الطوائف المتكلفة علم ما لم يكلفها الله سبحانه بعلمه إثمًا وأقلها عقوبة وجرماً وهي التي أرادت الوصول إلى الحق، والوقوف على الصواب، لكن سلكت في طريقة متوعرة، وصعدت في الكشف عنه إلى عقبة كؤود لا يرجع من سلكها فضلاً عن أن يظفر فيها بمطلوب صحيح، ومع هذا أصلوا أصولاً ظنوها حقاً فدفعوا بها آيات قرآنية، وأحاديث صحيحة نبوية، واعتلوا في ذلك الدفع بشبه واهية وخيالات مختلة وهؤلاء هم طائفتان.

الطائفة الأولى: هي الطائفة التي غلت في التنزيه فوصلت إلى حد يقشعر عنده الجلد، ويضطرب له القلب، من تعطيل الصفات الثابتة بالكتاب والسنة ثبوتاً أوضح من شمس النهار، وأظهر من فلق الصباح، وظنوا هذا من صنيعهم موافقاً للحق مطابقاً لما يريد الله ﷻ، فضلوا الطريق المستقيم وأضلوا من رام سلوكها.

والطائفة الأخرى: هي غلت في إثبات القدرة غلواً بلغ إلى حد أنه لا تأثير لغيرها، ولا اعتبار بما سواها، وأفضى ذلك إلى الجبر المحض، والقسر الخالص فلم يبق لبعث الرسل وإنزال الكتب كثير فائدة، ولا يعود ذلك على عباده بعائدة، وجاءوا بتأويلات للآيات

(١) انظر في شأنهم: الفرق بين الفرق (٢١١).

(٢) انظر: الميزان للذهبي (٣٢٢/١).

البيئات، ومحاولات لحجج الله الواضحات فكانوا كالمطائفة الأولى في الضلال والإضلال، مع أن كلا المقصدين صحيح، ووجه كل منهما صحيح، لولا ما شأنه من الغلو القبيح، وطائفة توسطت ورامت الجمع بين الضب والنون، وظنت أنها وقفت بمكان بين الإفراط والتفريط، ثم أخذت كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث تجادل وتناضل وتحقق وتدقق في زعمها، وتجول على الأخرى وتصول بما ظفرت مما يوافق ما ذهبت إليه ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢] وعند الله تلتقي الخصوم، ومع هذا فهم متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم، ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف، أن تنى مُحققوهم وأذكيأؤهم في آخر أمرهم دين العجائز. وقالوا: هنيئاً للعامة.

فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهني من ظفر بها للجاهل لأهل الجهل البسيط ويتمنى أنهم في أعدادهم، وممن يدين بدينهم، ويمشي على طريقهم، فإن هذا ينادي بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي طلبوها الجهل خير منها بكثير، فما ظنك بعلم يقر صاحبه على نفسه أن الجهل خير منه، وينتهي عند البلوغ إلى غايته، والوصول إلى نهايته، أن يكون جاهلاً به عاطلاً عنه، ففي هذا عبرة للمعتبرين، وآية بينة للناظرين، فهلا عملوا على جهل هذه المعارف التي دخلوا فيها بادئ بدء، وسلموا من تبعاتها وأراحوا أنفسهم من تعبها، وقالوا كما قال القائل:

أرى الأمر يفضي إلى آخر ————— يصير آخره أولاً

وربّحو الخلوص من هذا التمني، والسلامة من هذه التهنئة للعامة فإن العاقل لا يتمنى رتبة مثل رتبته أو دونها، ولا يهني لمن هو دونه أو مثله، ولا يكون ذلك إلا لمن رتبته أرفع من رتبته، ومكانه أعلى من مكانه.

فيا لله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبة منه، وأفضل مقداراً منه بالنسبة إليه، وهل سمع السامعون مثل هذه الغريبة؟ أو نقل الناقلون ما يماثلها أو يشابهها؟ وإذا كان حال هذه الطائفة التي قد عرفناك أحف هذه الطوائف تكلفاً وأقلهاً تبعه، فما ظنك بما عداها من الطوائف التي قد ظهر فساد مقاصدها، وتبين بطلان مواردها ومصادرها؟ كالمطوائف التي أرادت بالمظاهر التي تظاهرت به أكبار الإسلام وأهله والسعي

في التشكيك فيه بإيراد الشبه وتقرير الأمور المفضية إلى القدح في الدين وتنفير أهله عنه، وعند هذا تعلم أن:

خير الأمور السالفات على الهدى وشر الأمور المحدثات البدائع

وأن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة هو ما كَانَ عليه «خير القرون ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم»^(١) وقد كانوا -رحمهم الله وأرشدنا إلى الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم-، يبرون أدلة الصفات على ظاهرها ولا يتكلفون علم ما لا يعلمون ولا يتأولون وهذا المعلوم من أقوالهم وأفعالهم، والمتقرر من مذاهبهم لا يشك فيه شاك، ولا ينكره منكر، ولا يجادل فيه مجادل، وإن نزع بينهم نازع أو نجم في عصرهم ناجم، أو ضحوا للناس أمره، وبينوا لهم أنه على ضلالة وصرحوا بذلك في الجامع والمحافل، وحذروا الناس من بدعته كما كَانَ منهم لما ظهر معبد الجهني وأصحابه وقالوا: إن الأمر أنف^(٢) وبينوا ضلالته وبطلان مقالته للناس، فحذروه إلا من ختم الله على قلبه، وجعل على بصره غشاوة.

وهكذا كَانَ من بعدهم يوضح للناس بطلان أقوال أهل الضلال، ويحذرهم منها كما فعله التابعون -رحمهم الله- بالجعد بن درهم، ومن قَالَ بقوله وانتحل نحلته الباطلة ثُمَّ مازالوا هكذا لا يستطيع المبتدع في الصفات أن يتظاهر ببدعته بل يكتمونها كما تتكتم الزنادقة بكفرهم، وهكذا سائر المبتدعين في الدين على اختلاف البدع، وتفاوت المقالات الباطلة، ولكننا نقتصر هاهنا على الكلام في هذه المسألة التي ورد السؤال عنها وهي مسألة الصفات وما كَانَ من المتكلمين فيها بغير الحق المتكلف علم ما لم يأذن الله بأن يعلموه، وبيان أن إمرار أدلة الصفات على ظاهرها هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وأن كُل من أراد من نزاع المتكلمين، وشذاذ المحدثين والمتأولين، أن يظهر ما يخالف المرور على ذلك الظاهر قاموا عليه وحذروا الناس منه وبينوا لهم أنه على خلاف ما عليه أهل الإسلام، وسائر المبتدعين في الصفات القائلون بأقوال تخالف ما عليه السواد الأعظم من الصحابة والتابعين وتابعيهم، في خبايا وزوايا لا يتصل بهم إلا مغرور.

(١) انظر: ما رواه البخاري (٢٥٩/٥) (٢٦٥٢)، ومسلم (١٩٦٢/٤) (٢٥٣٣).

(٢) انظر: ما رواه مسلم (٨).

ولا ينخدع بزخارف أقوالهم إلا مخدوع وهم مع ذلك على تخوف من أهل الإسلام. وترقب لنزول مكروه بهم من حماة الدين، من العلماء الهادين، والرؤساء والسلطين. حتى نجم ناجم المحنة، ويرق بارق الشر من جهة العباسية ومن لهم في الأمر والنهي والإصدار والإيراد أعظم صولة. وذلك في الدولة بسبب قاضيها أحمد بن أبي داود، فعند ذلك أطلع المنكسون في تلك الزوايا رءوسهم. وانطلق ما كان قد خرس من ألسنتهم، وأعلنوا بمذاهبهم الزائفة وبدعهم المضلة. ودعوا الناس إليها وجادلوا عنها. وناضلوا المخالفين لها حتى اختلط المعروف بالمنكر واشتبه على العامة الحق بالباطل. وألسنة البدعة.

ولما كان الله ﷻ قد تكفل بإظهار دينه على الدين كله وبحفظه عن التحريف والتغيير والتبديل أوجد من علماء الكتاب والسنة في كل عصر من العصور من يبين للناس دينهم وينكر على أهل البدع بدعهم، فكان لهم - والله الحمد - المقامات المحمودة، والمواقف المشهودة، في نصر الدين، وهتك المبتدعين.

وهذا الكلام القليل الذي ذكرنا تعرف أن مذهب السلف من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين وتابعيهم، هو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها من دون تحريف لها ولا تأويل متعسف لشيء منها ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل، يفضي إليه كثير من التأويل وكانوا إذا سأل سائل عن شيء من الصفات تلوا عليه الدليل، وأمسكوا عن القول، والقييل. وقالوا: قال الله هكذا ولا ندري بما سوى ذلك ولا نتكلف ولا نتكلم بما لم نعلمه ولا أذن الله لنا بمجاوزته.

فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه ونهوه عن طلب ما لا يمكن الوصول إليه إلا بالوقوع في بدعة من البدع التي هي غير ما هم عليه وما حفظوه عن رسول الله ﷺ وحفظه التابعون عن الصحبة وحفظه من بعد التابعين عن التابعين.

وكان في هذه القرون الفاضلة الكلمة في الصفات متحدة والطريقة لهم جميعاً متفقة، وكان اشتغالهم بما أمرهم الله بالاشتغال به وكلفهم القيام بفرائضه من الإيمان بالله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام، والحج، والجهاد، وإنفاق الأموال، في أنواع البر، وطلب العلم النافع، وإرشاد الناس إلى الخير، على اختلاف أنواعه، والمحافظة على موجبات

الفوز بالجنة، والنجاة من النار، والقيام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد الظالم، بحسب الاستطاعة وما تبلغ إليه القدرة، ولم يشتغلوا بغير ذلك مما لم يكلفهم الله بعلمه ولا تعبدتهم بالوقوف على حقيقته، فكان الدين إذ ذاك صافياً عن كدر البدع خالصاً عن شوب قدر التمذهب فعلى هذا النمط كان الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون وتابعوهم ويهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتدوا، وبأفعاله وأقواله اقتدوا. فمن قال: إنهم تلبسوا بشيء من هذه المذاهب الناشئة في الصفات أو في غيرها فقد أعظم عليهم الفرية وليس بمقبول في ذلك فإن الأئمة المطلعين على أحوالهم العارفين بها الآخذين لها عن الثقات الإثبات يرد عليه ويدفع في وجهه - يعلم ذلك كل من له علم ويعرفه كل عارف فاشدد بذلك على هذا واعلم أنه مذهب خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم^(١) ودع عنك ما حدث من تلك التمذبهات في الصفات، وأرح نفسك من تلك العبارات التي جاء بها المتكلمون واصطلحوا عليها وجعلوها أصلاً يرد كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن وافقها فقد وافق الأصول المتقررة في زعمهم وإن خالفها فقد خالف الأصول المتقررة في زعمهم ويجعلون الموافق لها من قسم المقبول والمحكم والمخالف لها من قسم المردود والمتشابه ولو جئت بألف آية واضحة الدلالة ظاهرة المعنى أو ألف حديث مما ثبت في الصحيح لم يبالوا به ولا رفعوا إليه رءوسهم ولا عدوه شيئاً ومن كان منكراً لهذا فعليه بكتب هذه الطوائف المصنفة في علم الكلام فإنه سيقف على الحقيقة ويسلم هذه الجملة ولا يتردد فيها.

ومن العجب العجيب والنبأ الغريب: أن تلك العبارات الصادرة عن جماعة من أهل الكلام التي جعلها من بعدهم أصولاً لا مستند لها إلا مجرد الدعوى على العقل والفرية على الفطرة وكل فرد من أفرادها قد تنازعت فيه عقولهم وتخالفت عند إدراكاتهم فهذا يقول: حكم العقل في هذا الكلام كذا. وهذا يقول: حكم العقل في هذا كذا ثم يأتي بعدهم من يجعل ذلك الذي يعقله من تقلده ويقتدي به أصلاً يرجع إليه ومعياراً لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم يقبل منهما ما وافقه ويرد ما خالفه. فيا لله ويا للمسلمين ويا لعلماء الدين من هذه الفواقير الموحشة التي لم يصب الإسلام وأهله بمثلها.

(١) انظر: الزيادة بالقرن الرابع فيما رواه أحمد (٢٦٧/٤)، الهيثمي في المجمع (١٩/١٠)، ابن حبان في الثقات (١/٨).

وأغرب من هذا وأعجب وأشنع وأفظع: أنهم بعد أن جعلوا هذه التعقلات التي تعقلوها على اختلافهم فيها وتناقضهم في معقولاتها أصولاً ترد إليها أدلة الكتاب والسنة جعلوها معياراً لصفات الرب تعالى فما تعقله هذا من صفات الله قال به جزماً وما تعقله خصمه منها قطع به فأثبتوا لله تعالى الشيء ونقيضه استدلالاً بما حكمت به عقولهم الفاسدة وتناقضت في شأنه ولم يلتفتوا إلى ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ بل إن وجدوا ذلك موافقاً لما تعقلوه جعلوه مؤيداً له ومقوياً، وقالوا: قد ورد دليل السمع مطابقاً لدليل العقل، وإن وجدوه مخالفاً لما تعقلوه جعلوه وارداً على خلاف الأصل، ومتشابهاً وغير معقول المعنى ولا ظاهر الدلالة، ثم قابلهم المخالف لهم بنقيض قولهم فافتري على عقله بأنه قد تعقل خلاف ما تعقله خصمه، وجعل ذلك أصلاً يرد إليه الكتاب والسنة، وجعل المتشابه عند أولئك مُحكماً عنده، والمخالف لدليل العقل عندهم موافقاً له عنده، فكان حاصل كلام هؤلاء أنهم يعلمون من صفات الله ما لا يعلمه، وكفكاف هذا وليس بعده شيء.

وعنده يتغير القلم حياءً من الله ﷻ. وربما استبعد هذا مستبعد، واستنكره مستنكر، وقال: إن في كلامي هذا مبالغة وتهويلاً، وتشنيعاً وتطويلاً، وإن الأمر أيسر من أن يكون حاصله هذا الحاصل وشرته مثل هذه الثمرة التي أشرت إليها.

فأقول: خذ جملة البلوى ودع تفصيلها وأسمع ما يصك سمعك. ولولا هذا الإلحاح منك ما سمعته ولا جرى القلم بمثله: هذا أبو علي وهو رأس من رءوسهم، وركن من أركانهم، وأسطوانة من أسطواناتهم، قد حكى عنه الكبار وآخر من حكى عنه ذلك صاحب شرح القلائد^(١) «والله لا يعلم من نفسه إلا ما يعلم هو» فخذ هذا التصريح، حيث لم تكتف بذلك التلويح - وانظر هذه الجرأة على الله ﷻ التي ليس بعدها جرأة - فيأم أبي علي الويل، أنهيق مثل هذا النهيق، ويدخل نفسه في هذا المضيق؟ وهل سمع السامعون بيمين أفجر من هذه اليمين الملعونة، أو نقل الناقلون كلمة تقارب معنى هذه الكلمة المفتونة، أو بلغ مفتخر إلى ما بلغ هذا المختال الفخور، أو وصل من يفخر في إيمانه إلى ما يقارب هذا الفجور؟ وكل عاقل يعلم أن أحدنا لو حلف أن ابنه أو أباه لا

(١) هو: لأحمد بن يحيى بن المرتضى.

يعلم من نفسه إلا ما يعلمه هو لكان كاذباً في يمينه فاجراً فيها لأن كل فرد من الناس ينطوي على صفات وغرائز لا يجب أن يطلع عليها غيره ويكره أن يقف على شيء منها سواه، ومن ذا الذي يدري بما يحول في خاطر غيره ويستكن في ضميره، ومن ادعى علم على ذلك وأنه يعلم من غيره من بني آدم ما يعلمه ذلك الغير من نفسه ولا يعلم ذلك الغير من نفسه إلا ما يعلمه هذا المدعي، فهو إما مصاب العقل يهذي بما لا يدري، ويتكلم بما لا يفهم، أو كاذب شديد الكذب عظيم الافتراء فإن هذا أمر لا يعلمه غير الله ﷻ فهو الذي يحول بين المرء وقلبه وما توسوس به نفسه وما يسر عباده وما يعلنون وما يظهرون وما يكتُمون كما أخبرنا بذلك في كتابه العزيز في غير موضعه فقد خاب وخسر من أثبت لنفسه من العلم ما لا يعلمه إلا الله من عباده.

فما ظنك من جاوز هذا وتعداه وأقسم بالله سبحانه أن الله لا يعلم من نفسه إلا ما يعلمه هو ولا يصح لنا أن نحمله على اختلال العقل. فلو كان مجنوناً لم يكن رأساً يقتدي بقوله جماعات من أهل عصره ومن جاء بعده وينقلون كلامه في الدفاتر ويحكون عنه في مقامات الاختلاف ولعل أتباع هذا ومن يقتدي بمذهبه لو قال لهم قائل وأورد عليهم مورد قول الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال لهم: هذا يرد ما قال صاحبكم ويدل على أن يمينه هذه فاجرة مفتراة قالوا: هذا نحوه مما يدل دلالته ويفيد مفاده من التشابه الوارد على خلاف دليل العقل المدفوع بالأصول المقررة.

وبالجملية: فإطالة ذيول الكلام في مثل هذا المقام؛ ضاعة للأوقات واشتغال بحكاية الخرافات، المبكيات لا المضحكات وليس مقصودنا هنا إلا إرشاد السائل إلى أن المذهب الحق في الصفات، هو إمرارها على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف ولا تكلف ولا تعسف، ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل وإن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

فإن قلت: وماذا تريد التعطيل في مثل هذه العبارات التي تكررهما فإن أهل المذاهب الإسلامية يتنزهون عن ذلك ويتحاشون عنه ولا نصدق معناه ولا يوجد مدلوله إلا في طائفة من طوائف الكفار وهم المنكرون للصانع - قلت: يا هذا إن كنت ممن له إمام بعلم

الكلام، الذي اصطلاح عليه طوائف من أهل الإسلام، فإنه لا محالة قد رأيت ما يقوله كثير منهم ويذكرونه في مؤلفاتهم ويحكونه عن أكابرهم: إن الله ﷻ تنزهه وتقدس لا هو جسم ولا هو جوهر ولا عرض ولا داخل العالم ولا خارجه.

فأنشدك الله: أي عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي؟ وأي مبالغة في الدلالة على هذا النفي تقوم مقام هذه المبالغة؟ فكأن هؤلاء في فرارهم من شبهة التشبيه إلى هذا التعطيل كما قال القائل:

فكنت كالساعي إلى مشعب موائلاً من سبل الراعد

أو كالمتنجس من الرمضاء بالنار، والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية، ومن قرصة النحلة إلى قضة الأسد.

وقد يعني هؤلاء وأمثالهم من المتكلمين المتكلمين، كلمتان من كتاب الله تعالى وصف بهما نفسه وأنزلهما على رسوله وهما ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإن هاتين الكلمتين قد اشتملتا على فصل الخطاب، وتضمنتا بما يعين أولي الألباب، السالكين في تلك الشعاب. فالكلمة منها دلت دلالة بينة على أن كل ما تكلم به البشر في ذات الله وصفاته على وجه التدقيق، ودعاوى التحقيق، فهو مشوب بشعبة من شعب الجهل مخلوط بمخلوط هي منافية للعلم ومباينة له، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم لا يحيطون به علماً فمن زعم أن ذاته كذا أو صفته كذا؛ فلا شك أن صحة ذلك متوقفة على الإحاطة وقد نفيت عن كل فرد من الأفراد علماً.

فكل قول من أقوال المتكلمين صادر على جهل إما من كل وجه أو من بعض الوجوه، وما صدر عن جهل فهو مضاف إلى جهل، ولا سيما إذا كان في ذات الله وصفاته فإن ذلك من الخاطرة في الدين ما لم يكن في غيره من المسائل، وهذا يعلمه كل ذي علم ويعرفه كل عارف، ولم يحط بفائدة هذه الآية ويقف عندها ويقتطف من ثمراتها إلا الممرون الصفات على ظاهرها المريحون أنفسهم من التكلفات، والتعسفات والتأويلات والتحريفات، وهم السلف الصالح كما عرفت، فهم الذين اعترفوا بالإحاطة، وأوقفوا أنفسهم حيث أوقفها الله وقالوا: الله أعلم بكيفية ذاته، وماهية صفاته، بل العلم كله له، وقالوا كما قال من قال: فمن اشتغل بطلب هذا المحال فلم يظفر بغير القيل والقال.

العلم للرحمن جل جلاله وسواه في جهلاته يتغمغم
ما للتراب وللعلوم وإنما يسعى ليعلم أنه لا يعلم

بل اعترف كثير من هؤلاء المتكلفين أنه لم يستفد من تكلفه وعدم قنوعه بما قنع به
السلف الصالح، إلا مجرد الحيرة التي وجد عليها غيره من المتكلفين فقال:

وسرحت طرفي بن تلك المعالم فلم أر إلا واضعاً كف حائر
علّي ذقن أو قارعاً سن نادم

وهأنا أحيرك عن نفسي، وأوضح لك ما وقعت فيه في أمسي، فإني في أيام الطلب
وعنفوان الشباب شغلت بهذا العلم الذي سموه تارة: علم الكلام، وتارة: علم التوحيد،
وتارة: علم أصول الدين، وأكبت على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم ورمت الرجوع
بفائدة، والعود بعائدة، فلم أظفر من ذلك بغير الخيبة والحيرة، وكان ذلك من الأسباب
التي حببت إلي مذهب السلف، على أنني كنت قبل ذلك عليه ولكن أردت أن أزداد منه
بصيرة وبه شغفاً، وقلت عند ذلك في تلك المذاهب:

وغاية ما حصلته من مباحثي ومن نظري من بعد طول التدبر
هو الوقف ما بن الطريقتن حيرة فما علم من لم يلق غير التحير
على أنني قد خضت منه غماره وما قنعت نفسي بغير التبحر

وأما الكلمة وهي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فيها استفاد نفي المماثلة في
كل شيء، فيدفع هذه الآية في وجه المجسمة وتعرف به الكلام عند وصفه سبحانه
بالسميع البصير وعند ذكر السمع والبصر واليد والاستواء ونحو ذلك مما اشتمل عليه
الكتاب والسنة فتقرر بذلك الإثبات لتلك الصفات لا على وجه المماثلة والمشاكلة
للمخلوقات، فيدفع به جانبي الإفراط والتفريط، وهما المبالغة في الإثبات المفضية إلى
التجسيم والمبالغة في النفي المفضية إلى التعطيل، فيخرج من بين الجانبين، وغلو الطرفين،
حقية مذهب السلف الصالح وهو قولهم بإثبات ما أثبتته لنفسه من الصفات على وجه لا
يعلمه إلا هو فإنه القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومن جملة الصفات التي أمرها السلف على ظاهرها، وأجروها على ما جاء به
القرآن والسنة من دون تكلف ولا تأويل -صفة الاستواء التي ذكرها السائل، يقولون:

نحن نثبت ما أثبتته الله لنفسه من استوائه على عرشه على هيئة لا يعلمها إلا هو وكيفية لا يدري بها سواه، ولا نكلف أنفسنا غير هذا فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا تحيط عبادته به علماً. وهكذا يقولون في مسألة الجهة التي ذكرها السائل وأشار إلى بعض ما فيه دليل عليها، والأدلة في ذلك طويلة كثيرة في الكتاب والسنة، وقد جمع أهل العلم منها - لاسيما أهل الحديث - مباحث طولوها بذكر آيات قرآنية، وأحاديث صحيحة، وقد وقفت من ذلك على مؤلف بسيط في مجلد جمعه مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي - رحمه الله - استوفى فيه كل ما فيه دلالة على الجهة من كتاب أو سنة أو قول صاحب^(١).

والمسألة أوضح من أن تلتبس على عارف، وأبين من أن يحتاج فيها إلى التطويل، ولكنها لما وقعت فيها تلك القلاقل والزلازل الكائنة بين بعض الطوائف الإسلامية كثر الكلام فيها وفي مسألة الاستواء وطال سيما بين الحنابلة وغيرهم من أهل المذاهب فلهم في ذلك الفتن الكبرى، والملاحم العظمى، وما زالوا هكذا في عصر بعد عصر والحق هو ما عرفناك من مذهب السلف الصالح، فالاستواء على العرش والكون في تلك الجهة قد صرح به القرآن الكريم في مواطن يكثر حصرها ويطول نشرها كذلك صرح به رسول الله ﷺ في غير حديث، بل هذا مما يجده كل فرد من أفراد الناس في نفسه ويحسه في فطرته وتجذبه إليه طبيعته كما تراه في كل من استغاث بالله ﷻ والتجأ إليه ووجه أذعيتته إلى جنبه الرفيع، وعزه المنيع، فإنه يشير عند ذلك بكفه، أو يرمي إلى السماء بطرفه، ويستوي في ذلك عند عروض أسباب الدعاء وحدوث بواعث الاستغاثة، ووجود مقتضيات الإزعاج، وظهور دواعي الالتجاء - عالم الناس وجاهلهم.

والماشي على طريقة السلف. والمقتدي بأهل التأويل القائلين بأن الاستواء هو الاستيلاء كما قال جمهور المتأولين والأقيال كما قاله أحمد بن يحيى ثعلب، والزجاج، والفراء وغيرهم، أو كناية عن الملك والسلطان كما قاله آخرون.

فالسلامة والنجاة في إمرار ذلك على الظاهر والإذعان بأن الاستواء والكون على ما نطق به الكتاب والسنة من دون تكييف ولا تكلف ولا قيل ولا قال، ولا قصور في

(١) وهو: العلو للعلي الغفار.

شيء من المقال، فمن جاوز هذا المقدار بإفراط أو تفريط فهو غير مقتدٍ بالسلف، ولا واقف في طريق النجاة، ولا معتصم عن الخطأ، ولا سالك في طريق السلامة والاستقامة، وكما نقول هكذا في الاستواء والكون في تلك الجهة فكذا نقول في مثل قوله ﷺ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وفي نحوه ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]. إلى ما يشاء به ذلك ويمثله ويقاربه ويضارعه، فنقول في مثل هذه الآيات: هكذا جاء القرآن أن الله سبحانه مع هؤلاء ولا نتكلف تأويل ذلك كما يتكلف غيرنا بأن المراد بهذا الكون وهذه المعية هو كون العلم ومعيته، فإن هذا شعبة من شعب التأويل تخالف مذاهب السلف وتباين ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وإذا انتهت إلى السلامة في مداك فلا تجاوزه.

وهذا الحق ليس به خفاء فدعني من بُنَيَات الطريق

وقد هلك المتنطعون^(١) ولا يهلك على الله إلا هالك وعلى نفسها براقش تجني وفي هذه الجملة وإن كانت قليلة ما يغني من شح بدينه وتحرص عليه عن تطويل المقال وتكثير ذبوله، وتوسيع دائرة فروع وأصوله، والهداية من الله، والله أعلم. انتهت الرسالة والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على رسوله الأمين.



(١) انظر: ما رواه مسلم (٢٠٥٥/٤)، (٢٦٧٠/٧)، وأبو داود (١٥/٥)، (٤٦٠٨).

بِحِثِّ نِي وَجُوبِ مَجَّةِ اللّٰهِ تَعَالَى

تَأَلَّفَ
الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اعتنى به وخرجه أمارينه
أحمد فريد الزبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله الأكرمين. اعلم أن محبة الله ﷻ، هي من أعظم الفرائض المفترضة على العباد، كما يدل على ذلك آيات الكتاب المبين، وأحاديث سيد المرسلين، وإجماع المسلمين أجمعين. فمن ذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقد علم أن اتباع رسول الله ﷺ فرض واجب لا خلاف فيه، فكانت هذه المحبة لله سبحانه دخل في الفرضية، لتعليق الاتباع بها، وجعله متسبباً عنها مع ما في ذلك من التهييج للعبادة على الأتباع بما هو مطلوب، لكل فرد من أفرادهم، ومقصد من مقاصدهم، عامتهم وخاصتهم، فإن دخول العبد في زمرة الجبين لله ﷻ، هو الذي يتنافس فيه المتنافسون، ويتسابق إليه المتسابقون. فإذا سمع السامع أن هذا الاتباع لرسول الله ﷺ هو مهيب^(١) من يحب الله وعمل من يتصف بذلك سعى إليه، وبادر به، وتابع في تحصيله بكل ممكن.

والحاصل: أن في هذا النظم القرآني دلالة بينة على أن اتباع رسول الله ﷺ متسبب عن محبة العبد لله، وفرع من فروعها، وأنه سبب لمحبة الله ﷻ للعبد، ومن أحب الله، وأحبه الله فقد ظفر بالغاية القصوى، ووصل إلى المقصد الأسنى الذي هو أعلى مطالب الطالبين، ونهاية رغبات الراغبين، وكل العبادات والأعمال الصالحات، إنما هي للتوصل بها إلى هذه المحبة التي يكون بها حصول الفلاح والنجاح، والفوز بكل محبوب، والنجاة من كل مكروه.

ومن الآيات القرآنية الدالة على فرضية محبة العبد لربه، قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

(١) المهيب: للطريق الواسع الواضح. القاموس المحيط (ص ٩٨٨).

فهذا الوعيد المذكور في آخره من الآية بقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ مع قوله ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ قد دل أبلغ دلالة، على أن محبة العبد لله ﷻ فرض من أعظم الفرائض الدينية ولاسيما بعد ذكره لما هو غاية ما يجب في الدنيا من الأشخاص الذين هم:

الآباء، والأبناء والإخوان، والأزواج، والعشائر، فإن هؤلاء، هم الذين تحصل المحبة لهم، وضم إلى ذلك، الأموال، والمساكن، وما هو أعظم أسباب الكسب، وهو التجارة، لصدقها على غالب المكاسب التي يتكسب العباد بها، ويحصلون الأرزاق منها، ومعلوم أن الله لا يتوعد بالعذاب، ويشير إلى أن من لم يقم بما توعد عليه، فهو من القوم الفاسقين المحرومين للهداية الربانية والعناية الإلهية، إلا على فرض لازم، وواجب محتتم، ولهذا كان رسول الله ﷺ يستكثر من سؤال الله سبحانه حصول هذه المحبة له كما أخرجه أحمد^(١) والترمذي^(٢) والحاكم^(٣) وصحاحه من حديث معاذ بن جبل وفيه «أسألك حبك وحب من يحبك، وحب عمل يقرب إلى حبك» فوقع منه السؤال ﷺ لِحُبِّ اللَّهِ، وحب ما هو وسيلة إليه، وحب من حصل له هذا الحب.

وأخرج نحوه البزار^(٤)، والطبراني، والحاكم^(٥) من حديث ثوبان، وأخرجه أيضاً البزار من حديث ابن عمر، وأخرجه أيضاً الترمذي^(٦) والحاكم^(٧) من حديث أبي الدرداء، وفي آخره بعد ذكر ما في حديث معاذ، ما لفظه: «اللهم اجعل حبك أحب إلي من نفسي وأهلي ومالي ومن الماء البارد»، وحسنه الترمذي، وأخرج الترمذي^(٨) في دعائه. «اللهم ارزقني حبك، وحب من ينفعني حبه عندك».

(١) في مسنده: (٢٤٣/٥).

(٢) في سننه: (٣٦٨/٥) برقم ٣٢٣٥.

(٣) في مستدركه: (٥٢١/١).

(٤) في كشف الأستار: (٦٠/٤) (برقم ٣١٧٩).

(٥) في المستدرك: (٥٢٧/١).

(٦) في سننه: (٥٢٢/٥) (برقم ٣٤٩٠).

(٧) في مستدركه: (٤٣٣/٢).

(٨) في سننه: (٥٢٣/٥) (برقم ٣٤٩١).

وفي الباب أحاديث وآثار بهذا المعنى عن جماعة من الصحابة. ومن الأدلة المرشدة إلى افتراض محبة الله ﷻ، وما ورد في الأحاديث الصحيحة من التحاب في الله، فإن التحاب في الله ﷻ هو من محبة الله سبحانه، ومنها: الحديث الصحيح^(١): «إِنَّ الْمُتَحَابِينَ فِي اللَّهِ عَلَىٰ مَنْابِرٍ مِنْ نُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، ومنها: حديث: «إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَجِدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّىٰ يَحِبَّ الْمَرْءَ لَا يَحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ» وهو حديث صحيح. وأخرج أحمد^(٢) والترمذي^(٣) من حديث معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْطَىٰ اللَّهُ وَمَنَعَ اللَّهُ، وَأَبْغَضَ اللَّهُ، وَأَحَبَّ اللَّهُ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ».

وواجب على العبد أن يطلب ما يكمل به إيمانه. وأخرجه أيضاً أبو داود^(٤) من حديث أبي أمامة. وأخرج أحمد^(٥) من حديث البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَوْثَقَ عُرَى الْإِيمَانِ، أَنْ يَحِبَّ فِي اللَّهِ وَيَبْغِضَ فِي اللَّهِ». وفي الباب أحاديث كثيرة، وآثار عن الصحابة واسعة.

وفي صحيح البخاري^(٦) وغيره أن رجلاً كَانَ يُؤْتَىٰ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: اللَّهُمَّ الْعَنهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَىٰ بِهِ؟! فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْعَنُهُ، فَإِنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، فجعل العلة المقتضية^(٧)

للمنع من سبه، كونه يحب الله ورسوله مع ارتكابه لذلك المحرم المجمع عليه، والمعصية الشديدة. وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَحَبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ مِنْ نِعْمِهِ، وَأَحْبُونِي لِحُبِّ اللَّهِ وَأَحْبُوا أَهْلَ بَيْتِي لِحُبِّي». ومن أعظم ما ينبه على افتراض هذه المحبة قوله ﷺ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ» [المائدة: ٥٤]. الآية، فتوعد المرتدين عن الدين بأنه سيأتي بقوم

(١) في سنن الترمذي: (٥٩٧/٤) (برقم ٢٣٩٠).

(٢) في مسنده: (٤٣٨/٣، ٤٤٠).

(٣) في سننه: (٦٧٠/٤) (برقم ٢٥٢١).

(٤) في السنن: (٦٠/٥) (برقم ٤٦٨١).

(٥) في المسند: (٢٨٦/٤).

(٦) رواه البخاري: (٧٥/١٢) (برقم ٦٧٨٠).

(٧) غير صحيحة إملاتياً في الأصل.

هذه صفتهم، أفاد ذلك أن هذا الوصف أشرف الأوصاف، وأعلى ما تتسبب عنه الخيرات.

ومن أعظم البواعث على محبة الله ﷻ، أنه يحصل بها^(١) المحبة من الله ﷻ للعبد والمغفرة لذنوبه كما تقدم في قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومن أحبه الله ﷻ أعطاه ما لم يكن له في حساب، كما في الحديث الثابت في صحيح البخاري وغيره عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: «يقول الله ﷻ: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصره به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته»^(٢)»^(٣).

وقد روي هذا المعنى من حديث جماعة من الصحابة^(٤). وأخرج ابن ماجه^(٥) من رواية موسى بن عبيد عن سعيد المقبري، عن الأدرع السلمي قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ قِرَاءَةً عَالِيَةً، فَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ، فَحَمَلُوا نَعْشَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ارْفُقُوا بِهِ رَفَقَ اللَّهُ بِهِ، إِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: وَحَضَرَ حَفْرَتَهُ فَقَالَ: أَوْسَعُوا لَهُ وَسِعَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: أَجَلَ إِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وفي الصحيحين^(٦) وغيرهما من حديث أنس، أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: متى الساعة يا رسول الله؟ قَالَ: «ما أعددت لها؟» قَالَ: ما أعددت لها من كثير صلاة، ولا صيام ولا صدقة، ولكني أحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

(١) في الأصل: (لها).

(٢) رواه البخاري: (٣٤٠/١١) (برقم ٦٥٠٢).

(٣) للإمام الشوكاني في شرح على هذا الحديث ويسمى (قطر الولي على حديث الولي). فانظره.

(٤) انظر ذلك في: مجمع الزوائد للهيتمي (٢/٢٤٧-٢٤٨).

(٥) في السنن: (٤٩٧/١) (برقم ١٥٥٩).

(٦) في البخاري: (٥٥٧/١٠) برقم ٦١٧١، ومسلم: (٤/٢٠٣٣) (برقم ٢٦٣٩/١٦٤).

وفي رواية للبخاري: «قلنا: ونحن كذلك؟ قال: نعم. ففرحنا يومئذٍ بذلك فرحاً شديداً»^(١).

وفي رواية لمسلم: قال أنس: فما فرحنا بعد الإسلام فرحاً أشد من قوله: «أنت مع من أحببت»^(٢).

وأخرج البزار^(٣) في مسنده من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إني لأعرف ناساً، ما هم بأنبياء، ولا شهداء، تغبطهم الأنبياء والشهداء على منزلتهم عند الله يوم القيامة؛ الذين يحبون الله ويحبونه إلى خلقه، يأمرهم بطاعة الله، فإذا أطاعوا الله أحبهم الله». انتهى



(١) رواه البخاري: (٥٥٣/١٠) (برقم ٦١٦٧).

(٢) رواه مسلم: (٢٠٣٢/٤) (برقم ٢٦٣٩/١٦٣).

(٣) انظره: (٨٥/١) (برقم ١٤٠ - كشف الأستار).

بحث في الاستدلال
على ثبوت كرامات الأولياء

تأليف
الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اعتنى به وخرجه أمارينه
أحمد فريد الزبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَآلِهِ الْأَكْرَمِينَ.
اعلم أن ما يحدث من أولياء الله سبحانه من الكرامات الظاهرة التي لا شك فيها،
ولا شبهة، هو حق صحيح، لا يمتري فيه من له أدنى معرفة بأحوال صالحى عباد الله
المخصوصين منه بالكرامات التي أكرمهم وتفضل بها عليهم.

ومن شك في شيء من ذلك، نظر في كتب الثقات المدونة في هذا الشأن كحلية
الأولياء لأبي نعيم، والرسالة للقشيري، وصفوة الصفوة لابن الجوزي، وطبقات الأولياء
للسرحي، وكتاب روض الرياحين في حكايات الصالحين لليافعي وسائر الكتب المصنفة
في تاريخ العالم، فإنها كلها مشتملة على تراجم كثير منهم^(١).

ويغني عن ذلك كله ما قصه الله ﷻ علينا في كتابه العزيز عن صالحى عباده الذين
لم يكونوا أنبياء، كقصة ذي القرنين وما تهبأ له مما تعجز عنه الطباع البشرية. وقصة مريم
كما حكاه سبحانه بقوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل
عمران: ٣٧] إلى آخر الآية. وقوله: ﴿وَهُزِّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾
[مريم: ٢٥]، ولم يكن في وجود الثمر على النخلة.

ومن ذلك قصة أصحاب الكهف، فقد قص الله علينا فيها أعظم كرامة.
وقصة آصف بن برخيا حيث حكى عنه ﷻ قوله: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ
الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]. وغير ذلك مما حكاه سبحانه
عن غير هؤلاء، والجميع ليسوا بأنبياء.

(١) قلت: ومنها كرامات الأولياء للنبهاني، ونسمات الأسرار في كرامات الأولياء الأخيار للشيخ
علون الهيثي - طبع بتحقيقنا لأول مرة - بدار الكتب العلمية ببيروت ومناقب الأبرار لابن خميس
الموصلى. وكرامات الأولياء للالكائي، والأولياء لابن أبي الدنيا، ولابن الجوزي.

وثبت في الأحاديث الثابتة في الصحيح مثل حديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة^(١). وحديث جريج الراهب الذي كلمه الطفل^(٢). وحديث المرأة التي قالت سائلة الله ﷻ: أن يجعل الطفل الذي ترضعه فأجاب الطفل عليها بما أجاب^(٣). وحديث البقرة التي كلمت من أراد أن يحمل عليها، وقالت: إني لم أخلق لهذا^(٤).

ومن ذلك وجود القطف من العنب عند خبيب الذي أسرته الكفار^(٥). وحديث أن أسيد بن حضير، وعباد بن بشر، خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة، ومعهما مثل المصباحين^(٦).

وحديث: «رب أشعت أغبر مدفوع»^(٧)، قال أيوب: «لو أقسم على الله لأبره». وحديث: «لقد كان فيمن قبلكم محدثون»^(٨). وحديث: «إن في هذه الأمة محدثين، وإن منهم عمر»^(٩). ومن ذلك كون سعد بن أبي وقاص مُحاب الدعوة. وهذه الأحاديث، كلها ثابتة في الصحيح.

وورد لكثير من الصحابة كرامات، قد اشتملت عليها كتب الحديث والسير. ومن ذلك الأحاديث الواردة في فضلهم والثناء عليهم. كما ثبت في الصحيح أنه قال: أي الناس أفضل يا رسول الله؟ قال: مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله. قال: ثم من؟ قال: ثم رجل يعتزل في شعب من الشعاب يعبد ربه^(١٠).

(١) رواه البخاري: (٢٠٩/٤)، ومسلم (١٨٨٠/٤).

(٢) رواه مسلم: (٢٢٩٩/٤)، والبخاري (٢٠١/٤).

(٣) رواه البخاري: (٢١٠/٤)، (٢١٢).

(٤) رواه البخاري: (٢١٢/٤)، (٢١٩٩)، (٣٤٦٣). ومسلم (١٨٥٧/٤)، (١٠٢٨).

(٥) انظر: السيرة النبوية (١٢٦/٤).

(٦) رواه البخاري: (١٧٧/١)، (١٣٣١/٣).

(٧) رواه مسلم: (٧٠٣/٢).

(٨) رواه مسلم: (١٨٦٤/٤).

(٩) رواه البخاري: (١٣٤٩/٣) وهذا هو ما يُعرف بالإلهام.

(١٠) رواه البخاري: (١٠٢٦/٣)، (٢٣٨١/٥)، ومسلم (١٥٠٣/٣).

وحديث: «من عاد لي ولياً، فقد آذنته بالحرب.....»^(١).
وحديث: «كن في الدنيا، كأنك غريب، أو عابر سبيل». وحديث: «قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكن»^(٢).
وهذه الأحاديث كلها في الصحيح، وفي هذا المقدار كفاية. بل في بعضه والله الحمد. اهـ



(١) رواه البخاري: (٢٣٨٤/٥).
(٢) رواه البخاري: (١٩٩٤/٥)، ومسلم (٢٠٩٦/٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أشكل على السائل -ألهمه الله حقيقة الأمر إن شاء الله- وجه الاختلاف في إسناد «الإرادة» في قوله مع حكايته عن الخضر عليه السلام حيث أسند له في بيان خرق السفينة إلى نفسه منفرداً فقال: ﴿فَأَرَدْتُ﴾. وفي بيان قتل الغلام، إلى نفسه بصفة التعظيم والجماعة فقال: ﴿فَأَرَدْنَا﴾.

وفي بيان إقامة الجدار، إلى لفظ «رب» فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ [الكهف: ٧٩-٨٢]. هذا، والمطلوب من شيخ الإسلام، المتحف بالشريف السلام -سلمه الله- إفادة السائل بالجواب. فالمقصد الفائدة وطلب الثواب، ومن الله التوفيق، ومنه الوصول إلى غاية التحقيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

الحمد لله، الجواب:

اعلم أنه قد وجد في الخضر عليه السلام المقتضى للمجيء بنون العظمة، لما تفضل الله به عليه من العطايا العظيمة، والمواهب الجسيمة التي من جملتها العلم الذي فضله الله به حتى أخبر موسى عليه السلام لما سأله: هل في الأرض أعلم منه؟

فقال: عبدنا خضر، كما هو ثابت في الصحيح. كَانَ هذا وجهاً صحيحاً، ومسوغاً صحيحاً للمجيء بنون العظمة تارة وعدم المجيء بها أخرى. فقال: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾. وقال: ﴿فَأَرَدْنَا﴾ ملاحظاً في أحد الموضوعين لما يستحقه من التعظيم، تحدثا بنعم الله سبحانه عليه. وفي الموضوع الآخر قاصداً للتواضع، وأنه فرد من أفراد البشر، غير ناظر إلى تلك المزايا التي اختصه الله سبحانه بها، مع كون ذلك هو الصيغة التي هي الأصل في تكلم الفرد.

ومع هذا. ففي تلوين العبارة نوع من الحس الآخر. وهو الافتتان في الكلام، فإنه أحسن نظرية لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً كما قيل في نكتة الالتفات.

ويمكن أن يقال: إن حرق السفينة، لما كَانَ باعتبار تحصيل مسماه أمراً يسيراً، فإنه يحصل بتزع لوح من ألواحها، قَالَ: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾. ولما كَانَ القتل مِمَّا تتعاضمه النفوس، ويدخل فاعله الروعة العظيمة، نزل منزلة ما لا يقدر عليه إلا جماعة. ويمكن أيضاً وجه ثالث، وهو أن يقال: لما كَانَ حرق السفينة مما يمكن تداركه، بأن يرد اللوح الذي نزعهُ كَانَ ذلك وجهاً للإفراد، ولأنه يسير بالنسبة إلا ما يمكن تداركه، وهو القتل.

وأما قوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ فوجه نسبة الإرادة إلى رب سبحانه، أن هذه الإرادة وقعت على قوله: ﴿أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢] ومعلوم أن ذلك لا يكون من فعل البشر، ولا بإرادته، لأن بقاعهما في الحياة حتى يبلغا الأشد لا يدخل تحت طاقة البشر، ولا يصح نسبته إلى غير الرب ﷻ.

ولهذا يقول الخضر ﷺ: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]. هذا ما خطر بالبال على هذا السؤال. ولم أقف على كلام لأحد من هذا التفسير فيما يتعلق بذلك، ولا أمكن البحث لكتب التفسير.

وفي هذه القصة شيء آخر، يحسن السؤال عنه، وهو أنه قَالَ بعد حرق السفينة: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]، وقال بعد قتل الغلام: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ﴾ [الكهف: ٧٥]، فزاد لفظ «لك» في الموضوع الآخر دون الموضوع الأول.

ويُجاب عنه بما ذكرته في تفسيري من أن سبب العتاب في الموضوع الآخر، لما كَانَ أظهر، وموجبه أقوى، كَانَ وجهاً للزيادة. وقيل: زاد لفظ «لك» لتفيد التأكيد كما تقول لمن توجه: لك أقول وإياك أعني، والله أعلم^(١).

انتهى لفظ الجواب من خط شيخ الإسلام وبغية علماء الأنام مُحَمَّد بن علي الشوكاني، سلمه الله.

(١) انظر: البخاري (١٧٥٣/٤، ١٧٥٥)، وتفسير البيضاوي (٥١١/٣)، والقرطبي (١٧/١١، ٢٠)، وابن كثير (٩٤/٣، ٩٥)، والطبري (٢٧٧/١٥، ٢٨٣)، والدر المنثور للسيوطي (٤١٠/٥، ٤٣١)، وتفسير الثعالبي (٣٩٠/٢)، وأبي السعود (٢٣٤/٥، ٢٣٨)، والوسيط للواحدي (٢/٦٦٨)، وتفسير البغوي (١٧٠/٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (١٦٢/٥، ١٧٠)، وروح المعاني للآلوسي (٣٣٣/١٥، ٣٣٧)، (٢٢/١٦).

جواب سؤال عن نكته التكرار في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

تأليف
الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اعتنى به وخرجه أمارينه
أحمد فريد الزبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك. لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على رسولك، وآل رسولك.

قلت - أدام فوائدكم في سؤالكم النفيس - ما لفظه: «أشكل ما ذكره الزمخشري في تفسير قوله ﷺ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١١، ١٢].

وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف عطف أمرت على أمرت، وهما واحد. قلت: ليسا بواحد، لاختلاف جهتهما إلى آخر ما ذكره».

وقد استشكل السعد هذا الجواب، ولم تسلم مخالفة جهة أحدهما للآخر، ووجه السعد ذلك بتوجيه لم يظهر كلية الظهور فقال: إن معنى الأول الإخبار بأني أمرت، وليس معنى الثاني الإخبار؛ إنما هو لغرض الإحراز.

وهذا التوجيه مشكل أشد إشكالاً من الأول؛ لأن معناه في الأول الإخبار لهم، وهو صريح اللفظ، ثم قال في الثاني: «ليس معناه الإخبار بذلك بل الإخبار أن أمره بالإخلاص لإحراز السبق». وقد صرح الزمخشري أن معنى الآخر، وأمرت بذلك؛ لأجل أن أكون أول المسلمين، ثم قال الزمخشري فيما بعد ذلك: أن تجعل اللام مزيدة، ولا تزد إلا مع أن خاصة، إلى آخر ما ذكره. فأفاد هذا، أن الأمر واحد.

وقد استشكل الزمخشري العطف أولاً فبقي الإشكال في هذا الوجه على حاله؛ لأن مراده: قل إنني أمرت أن أعبد الله إلخ.. وأمرت أن أكون أول المسلمين بإعادة المعطوف الآخر، تكرر. وحق المقام: قل إنني أمرت أن أعبد الله مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، وأن أكون أول المسلمين على أن اللام مزيدة.

وقول الزمخشري: إن اللام لا تزد إلا مع أن خاصة، فيقال: قد جاء في قوله ﷺ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وجعلت اللام مزيدة بدون «أن» في هذا. هذا لفظ السؤال.

وأقول تقرير سؤال الزمخشري - رحمه الله -: إنَّ الفعلين وهما «أمرت»، و«أمرت» متحدان مادة وهيئة، ومعنى، فكيف عطف أحدهما على الآخر، مَعَ أن متعلق الثاني هو متعلق الأول، لأنه لم يذكر بعده إلا لعله، فمتعلقه مقدر، وهو معمول الأول كما سيأتي تحقيقه.

وتقرير الجواب منه - رحمه الله -: أن الأول مطلق، والثاني مقيد، والمقيد غير المطلق من حيث إنه مقيد، والأول لمحض الإخبار ليس إلا، والثاني للإخبار بالأمر بالإخلاص. ولا شك أن الأمور به غير المأمور له. والأول يفيد الأول والثاني يفيد الثاني. ولا شك أن هذا من اختلاف الجهة والمسوغ للعطف. والسعد وإن ذكر أن اختلاف الجهة مشكل، فقد أجاب عنه بما يزيل ذلك وقد تبع الزمخشري أئمة التفسير في ذلك.

فقال أبو السعود: «والعطف لمغايرة الثاني الأول بتقيده بالعلة، والإشعار بأن العبادة المذكورة كما يقتضي الأمر بها لذاتها، تقتضيه لما يلزمها من السبق في الدين». انتهى وقال النيسابوري: «وأمرت لأن أكون ليس بتكرار؛ لأن اللام للعلة، والأمور به محذوف، يدل عليه ما قبله. والمعنى: أمرت بإخلاص الدين، وأمرت بذلك لأجل أن أكون أول المسلمين..... الخ».

وقال البقاعي، بعد أن ذكر المعنى وأطال: «فجهة هذا الفعل غير جهة الأول فلذلك عطف عليه؛ لأنه لإحراز قصب السبق، والأول لمطلق الإخلاص في العبادة». انتهى إذا تقرر هذا. فاعلم أن استشكال العطف، إنما هو مَعَ عدم الحكم بزيادة اللام؛ لأن الأمر الثاني لم يذكر بعده إلا لعله، ولا بد من معلن، وليس إلا الجملة المذكورة بعد الفعل الأول، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١]. فيكون الكلام على جعل اللام للعلة في قوة أمرت أن أعبد الله مُخْلِصًا له الدين؛ لأن أكون أول المسلمين، ولا شك أنه اتحد هاهنا الفعلان وما بعدهما وهما: أن «أعبد» الملفوظ به في الأول، والمقدر في الثاني، فكان الجواب الذي انحَلَّ به الإشكال هو ربط الثاني بالعلة المقتضي لاختلاف الجهة.

وأما مَعَ القول بزيادة اللام، فلا إشكال أصلاً؛ لأن معمول الثاني غير معمول الأول، للقطع بأن معمول الأول: هو أنه يعبد الله مُخْلِصًا، ومعمول الثاني: هو أن يكون أول المسلمين.

وما أحسن ما قاله ابن الخازن ولفظه: «وقيل: أمره أولاً بالإخلاص، وهو من عمل القلب، ثم أمره ثانياً بعمل الجوارح، إلى آخر كلامه وهو متين. فالعطف صحيح، ليس قيد إشكال، ولكن السائل -كثير الله فوائده- لعله ظن أن الإشكال في مجرد العطف لأمرت، سواء اتحد متعلقهما أو اختلف.

ومنشأ ذلك الظن، قول الزمخشري: «فإن قلت: كيف عطف «أمرت»، على «أمرت» وهما واحد». انتهى

وليس مراد الزمخشري ما ظنه السائل -أطال الله بقاءه- بل مراده ما أسلفناه وإنما اختصر الكلام كما هو عادته.

وإلا فتقدير السؤال الذي أراده الزمخشري وغيره هو أن يقال: كيف عطف الفعل الآخر على الفعل الأول، مع أن معمولهما، وهو المأمور به واحد وهو «أن أعبد الله مخلصاً له الدين» لما أسلفناه من أن تعقيب الثاني بلام العلة يدل عن أن المأمور به مقدر، وهو ما دل عليه المأمور به بعد الأمر الأول، فهو نظير كسوت زيداً حلة، وكسوت زيداً حلة إكراماً. ولا شك أن الفعلين ومعمولهما في هذا التركيب متحدان.

فإذا قال القائل: اتحدا المعطوف والمعطوف عليه، كان الجواب أنهما اختلفا جهة، لأن الأول مطلق، والثاني مقيد بخلاف ما إذا قيل: كسوت زيداً حلة، وكسوت عمرواً حلة، فهذا، لا يقول قائل: إنه مشكل أبداً؛ لأن عطف الفعل على الفعل مع اختلاف معمولهما مما لا تذكر كثرته في لغة العرب.

فإذا جعلت اللام في الآية زائدة، كان معمول أمرت الأول غير معمول أمرت الثاني. فلا يحتاج ذلك إلى تجشم الجواب باختلاف الجهة؛ لأنه قد وقع الاختلاف في متعلق الفعلين، كما يقال: ضربت زيداً وضربت عمرواً إكراماً.

فإذا قال قائل: ما المسوغ لعطف ضربت على ضربت؟ قلنا: اختلاف معمولين، بخلاف ما إذا قال: ضربت زيداً وضربت إكراماً، فالمسوغ اختلاف الجهتين، بالإطلاق والتقييد.

والمقام غير محتاج إلى تطويل بمثل هذا، ولكن لما كان منشأ الإشكال هو ذلك كما فهمته من كلام السائل -طول الله مدته حسن التطويل- وإن كان مثل السائل في قوة إدراكه وجودة عرفانه لا يحتاج إلى البعض من ذلك، إنما لعله يقف على هذا الجواب من

يحتاج إلى بعض إسهاب، ولاسيما مع إيراد الزمخشري للسؤال على تلك الصفة فإنه لا يفهم منه كل ناظر فيه في بادئ الرأي إلا ما فهمه السائل عفا الله عني وعنه. وأما ما أورده -حفظه الله- في آخر البحث على كلام الزمخشري في قوله: إن اللام، لا تزداد إلا مع «أن» خاصة.

فالجواب:

إن جواز زيادة اللام، لا يختص بأن المذكور لفظاً، بل هو أعم من اللفظ والتقدير. وقد صرح بهذا غير واحد من أئمة الإعراب بل صرح أهل حواشي الكشاف في هذا الموضوع بخصوصه بذلك. قال السراج في حاشيته: «أي: لفظاً، أو تقديراً، ولهذا قوبل بقوله: دون الاسم الصريح... إلخ».

وقال السعد في حاشيته: «أما الحكم فهو أن اللام، إنما تزداد في متعلق الأمر والإرادة، إذا كانت مع الفعل ظاهرة نحو: أمرت لأن أقوم وأمرت لأن أقوم ومضمرة، مثل أمرت لأسلم، يريدون ليطفئوا نور الله... إلخ»، ومنه ما ذكره السائل -حفظه الله-: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. ووجه اختصاص زيادة اللام بفعل الإرادة، والأمر مذكور في كتب الفن^(١).

حرر بعد مضي النصف من ليلة الثلاثاء ثاني القعدة الحرام سنة ١٢١٠هـ.



(١) انظر: تفسير النسفي (٥٠/٤)، جواهر القرآن للغزالي (ص ١٩٤)، والبيضاوي (٥٧/٥، ٦١)، والقرطبي (٦٠/١٠)، (٢٣٣/١٥)، وابن كثير (٤٦/٤، ٤٩)، والدر المنثور (٢١٠/٧)، وتفسير الثعالبي (٢٥٢/١)، (١٦٥/٤)، والواحدي (٩٣٠/٢)، وتفسير أبي السعود (٢٤٠/٧، ٢٤٦)، والبغوي (٧١/٤)، وفتح القدير للمصنف (٤٥٤/٤)، وأسرار التكرار في القرآن (١٨٤/١)، وزاد المسير (١٦٨/٧)، وروح المعاني للآلوسي (٢٤٩/٢٣).

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣	شرح العقيدة الطحاوية
٥	ترجمة مختصرة لإسماعيل الشيباني
٧	المقدمة
٩	أصل التوحيد والاعتقاد
١١	معنى أن الله ليس كمثل شئ
١٥	القول في أوامره ونواهيه وقدرته ومشيتته
١٦	القول في الإيمان بالرسول ﷺ وصفاته
١٦	مسألة القرآن كلام الله
١٨	القول في أنه لا يجوز وصف الله تعالى بما وصف به نفسه
١٨	مسألة رؤية الله تعالى يوم القيامة
٢١	مسألة تنزيه الله تعالى عن المكان والزمان
٢٢	القول في الإسراء والمعراج
٢٢	القول في الحوض
٢٢	مسألة الشفاعة
٢٣	مسألة السعيد والشقي
٢٣	أصل القدر
٢٤	مسألة الإيمان باللوح والقلم
٢٤	مسألة الإيمان بالقضاء والقدر من الله تعالى
٢٥	مسألة الإيمان بالعرش والكرسي
٢٦	مسألة إثبات ما قاله الله تعالى بلا تأويل
٢٦	مسألة الإيمان بالملائكة والأنبياء والكتب
٢٧	مسألة الإقرار والتصديق
٢٨	مسألة النهي عن تكفير المسلمين

- ٣٠ وجوب محبة أصحاب رسول الله ﷺ
- ٣١ القول في إثبات خلافة أبي بكر الصديق
- ٣٤ حكم أهل الكبائر
- ٣٥ مسألة الحج والجهاد
- ٣٦ مسألة الإيمان بالملائكة
- ٣٦ مسألة الإيمان بعذاب القبر
- ٣٧ مسألة الإيمان بسؤال القبر والعرض والحساب والصراط والميزان
- ٣٨ مسألة الإيمان بأن الجنة والنار مخلوقتان
- ٣٩ القول في الخير والشر والاستطاعة
- ٣٩ مسألة خلق أفعال العباد
- ٤٢ مسألة دعاء الأحياء للأموات
- ٤٣ إثبات الخلافة للخلفاء الراشدين
- ٤٥ القول في بيان أفضلية التابعين وصلحاء السلف
- ٤٦ الوعيد من تفضيل الولي على النبي
- ٤٧ مسألة الإيمان بعلامات الساعة
- ٤٧ مسألة وجوب الالتزام بالجماعة والبعد عن الفرقة
- ٤٨ القول في أن الإسلام دين السماء والأرض
- ٥٠ العقيدة الطحاوية للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
- ٥٩ التحف في مذاهب السلف للإمام محمد بن علي الشوكاني
- ٦١ ترجمة مختصرة للإمام الشوكاني
- ٦٣ رسالة التحف في مذاهب السلف
- ٧٥ بحث في وجوب محبة الله تعالى للإمام الشوكاني
- ٨٣ بحث في الاستدلال على ثبوت كرامات الأولياء للإمام الشوكاني
- ٨٩ جواب سؤال يتعلق بما ورد فيما أظهر الخضر للإمام الشوكاني
- جواب عن نكتة التكرار في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ
- ٩٣ الله مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾
- ٩٩ فهرس الموضوعات

Šarḥul-^v Aqīdatit-^c Ṭaḥāwiyah

by

Ismā^c il Ben Ibrāhīm Ben ^c Ali Al-Šaybāni

Followed by

At-Toḥaf Fī Maḍāhib As-Salaf

and

Baḥṭon Fī wojōb naḥabbatil-lāhi Ta^c āla

and

Baḥṭon fil-Istidlāli-^c alā Ṭobōti karāmātil-Awliyā³

and

Jawābo Soālin yata^c allaqo bimā warada Fīmā aḏharal-Ḥaḍīr

and

Jawābo Soālin ^c an noktātīt-takrari Fī Qawlihī Ta^c āla:

(Qol innī omirto an a^c bodal-laha moḥlisān lahod-dīna *
wa-omirto li³ an akūna awwalal-moslimīn)

All by

Moḥammad Ben ^c Ali Aš-Sukāni

Edited by

Aḥmad Farīd Al-Mizyadī

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH

Beirut-Lebanon

شرح العقيدة الطحاوية

وبليه
التحفي في مذاهب السلف

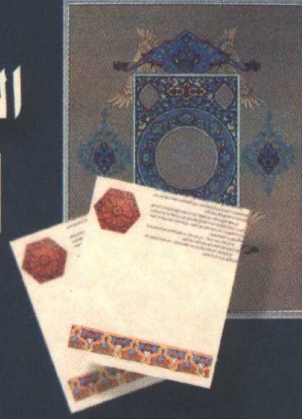
وبليه
بحث في وجوب محبة الله تعالى

وبليه
بحث في الاستدلال
على ثبوت كرامات الأولياء

وبليه
جواب سؤال يتعلق بما ورد
فيما أظهر الخضر

وبليه
جواب سؤال عن نكتة التكرار
في قوله تعالى

قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ عَبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ



Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

هاتف 12 / 11 5 804810 +961 ص ب 9424 - بيروت - لبنان

فاكس 13 5 804813 +961 رياض الصلح - بيروت 2290 1107

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

مستشارات محمد رحيلوت بيروت
دار الكتب العلمية®